الأخبار
al-akhbar

الأربعاء 18 تشرين الثاني 2026
العدد 5930 السنة الحادية والعشرون
www.al-akhbar.com Mercredi 18 Novembre 2026 no 5930 21ème année

16 صفحة
100000 ليرة

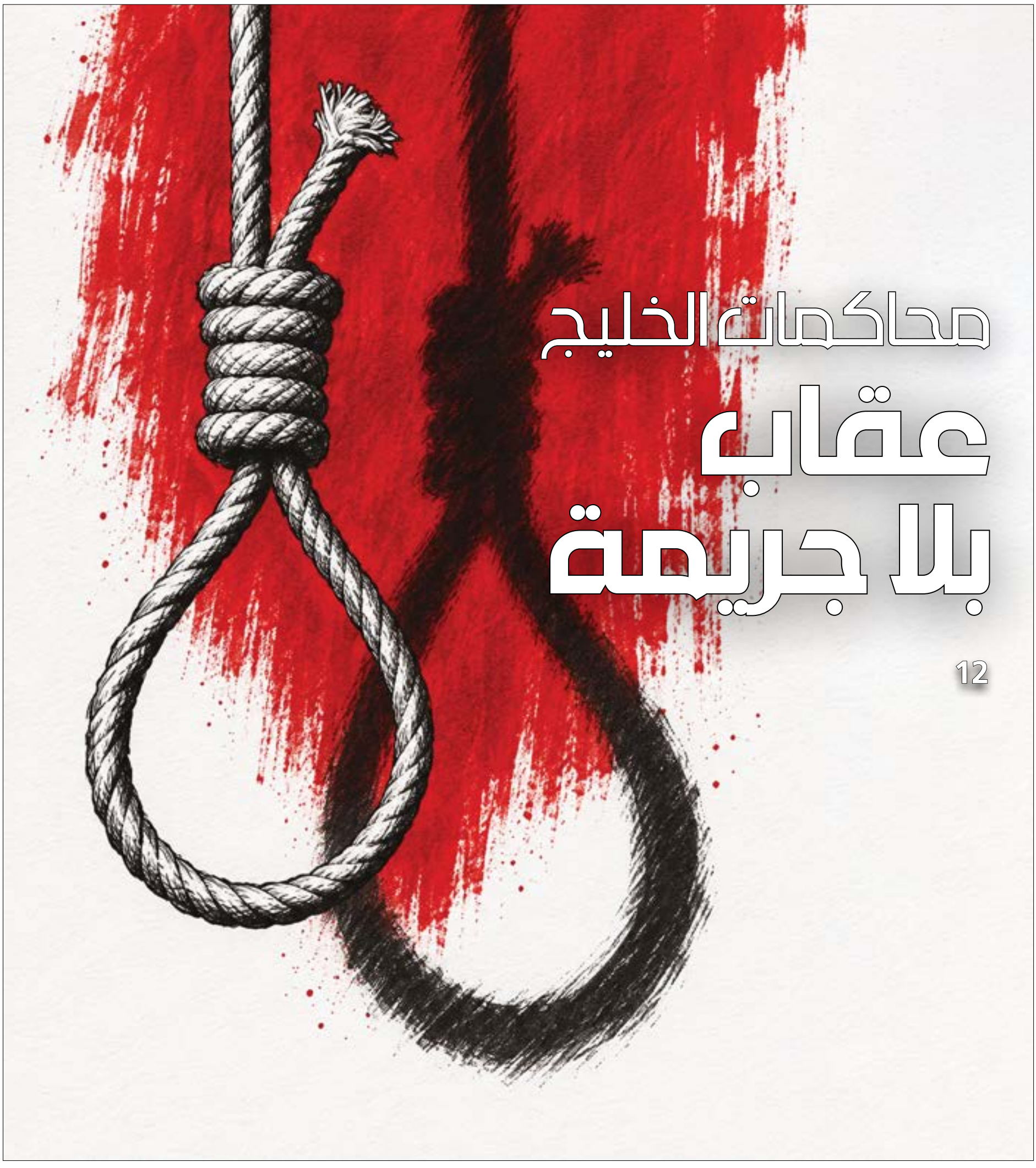


خريف فرنسا 8

عن فلسطين وموروث الاستعمار في الاحتجاجات الشعبية

المدعي العام يستدعي الفتنة: ملاحقة غير قانونية لموقوفي بشري

عون لا يتغيّر: حزب الله يخدم جهات خارجية 2



محاكمات الخليج

عقاب بلا جريمة

12

المشهد السياسي

السلطة ترفض صيغة تحفظ الحق بالمقاومة «حتى زوال الاحتلال» وتتمسك بقرارات 2 آذار

المدّعي العام يستدعي الفتنة

وفيق قانصوه

مع استمرار القطيعة بين حزب الله والسلطة، تتّخذ قضية توقيف خمسة شبان في جرود بشري، الأسبوع الماضي، منحى سياسياً ينذر بتحويلها إلى مدخل لاستدراج الحزب إلى مواجهة داخلية. فإلى التساؤلات التي تُثار حول أداء مدّعي عام التمييز أحمد رامي الحاج في القضية، علمت «الأخبار» أن حزبي «القوات اللبنانية» و«الكتائب» لوّحا بإعادة طرح إحالة ملف شاحنة

> «القوات» والكتائب يلوحان بإحالة شاحنة ضهر البيدر إلى المجلس العدلي إذا أُطلق موقوفو بشري

ضهر البيدر إلى المجلس العدلي في حال الإفراج عن الموقوفين الخمسة، ما يدفع الخلاف إلى مستوى جديد من الاشتباك السياسي والقضائي.

ووفق أوساط مُتابعة، لا يمكن فصل ما يجري في لبنان عن مسار التصعيد والضغط الأميركي المتزايد في العراق، إذ «تبدو واشنطن معنيّة بتصعيد المواجهة مع القوى الشيعية في البلدين نحو اشتباك داخلي». ففي بغداد، يتعرّض رئيس الوزراء علي الزيدي لضغوط أميركية يمارسها توم برّاك بشكل يومي، للتحرك ضد الفصائل المسلّحة. وتُرجم ذلك ميدانياً بتطويق منطقة جرف الصخر تمهيداً لدخولها، بما ينذر بمواجهة مع كتائب حزب الله. وفي بيروت، تتهم أوساط سياسية وأشخاص بالدفع نحو التصعيد مع حزب الله، لافتة إلى أن أداء الحاج قد يشكّل جزءاً من هذا المسار، عبر توظيف القضاء لجرّ البلاد إلى فتنة كبيرة. وتشير إلى أنه «سواء كان سلوك الحاج ينذر بمواجهة مع كتائب حزب الله. وفي بيروت، تتهم أوساط سياسية وأشخاص بالدفع نحو من عندَيّاته او أو استجابة لمطالب خارجية، فإن سلوكه في الحالتين يهدّد السلم الأهلي في لحظة إقليمية شديدة الخطورة».

وفي موازاة ذلك، تشير أوساط سياسية إلى أن رئيس الجمهورية جوزيف عون يحاول النأي بنفسه عن هذا المسار، بعدما نقل إليه وسطاء تحذيرات من أن أي انزلاق إلى مواجهة داخلية مع حزب الله ستكون له انعكاسات سلبية على عهده.

في هذا المناخ، تحوّلت قضية الشبان الخمسة إلى بؤرة توتر جديدة، وسط اعتراض متزايد على الدور الذي يؤدّيه الحاج في إدارة التحقيق، إذ بات سلوكه موضع تساؤلات واعتراضات لدى أوساط معنية بالملف، ولا سيما اتهامه بالوقوف وراء التسريبات الإعلامية لتفاصيل التحقيقات قبل ختمها. وتضيف المصادر أن ما يفاقم الاعتراضات هو نمط تدخّل الحاج في عمل مُفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي كلود غانم، إذ إنه يتجاوز الإشراف القضائي ضمن الحدود التي يتيحها له القانون، إلى متابعة يومية لتفاصيل عمل غانم والتدخّل في مسار الملفات التي يتولاها.

وتشير مصادر قضائية لـ«الأخبار» إلى أن الاعتراضات تتركّز على استمرار توقيف الشبان الخمسة، في ظل عدم ظهور مُعطيات مُعلنة تبرّر إبقاءهم مُحتجزين. وتلفت إلى أن الموقوفين لبنانيون، وأوقفوا على الأراضي اللبنانية، وأن وجودهم في منطقة لبنانية لا يشكّل في حدّ ذاته سبباً للاشتباه بهم أو توقيفهم، ما لم تقترن الوقائع بأفعال مُحدّدة تستدعي اتخاذ إجراءات قضائية بحقهم.

وتضيف المصادر أن عدم حيازتهم هواتف خلوية لا يصلح دليلاً على ارتكاب جرم، ولا يوفّر مُسوّغاً كافياً لاستمرار توقيفهم، تماماً كما أن افتراض نيتهم القيام بعمل ما، من دون إثبات أفعال مُحدّدة، لا يكفي لتبرير احتجازهم. وتؤكد أن المعيار القضائي هو الأفعال الجرمية المُثبتة، وليس النوايا المُفترضة أو الاحتمالات.

في موازاة ذلك، لا يزال الحوار بين رئيس الجمهورية وحزب الله مقطوعاً بالكامل، في ظل تمسّك الحزب بإلغاء قرارات الحكومة الصادرة في 2 آذار قبل أي جلسة رسمية للحوار مع عون، وقبل أي نقاش سياسي مع سلام الذي يحصر الحزب تواصله معه في الملفات المطلبية. وعلمت «الأخبار» أن وسطاء حاولوا فتح ثغرة في جدار القطيعة، عبر اقتراح صيغة لا تتراجع فيها الحكومة عن قراراتها، لكنها تصدر موقفاً يؤكد حق اللبنانيين في مقاومة الاحتلال لأرضهم ما دام الاحتلال الإسرائيلي مستمراً. وبحسب المعلومات، طلب حزب الله من الوسطاء تأكيد موافقة الرئيسين عون وسلام قبل إعلان موقفه، علماً أن الصيغة التي عُرضت أشارت إلى «الحق في مقاومة الاحتلال حتى زواله» فقط، انطلاقاً من أن وجود الاحتلال يوفر الغطاء لأي عمل يهدف إلى طرده، وهو أمر تقرّه القوانين الدولية وشرعة حقوق الإنسان. في المقابل، رفضت السلطة الصيغة المطروحة انطلاقاً من اعتبارها آن التزاماتها بموجب الاتفاق مع إسرائيل تقيد قدرتها على توفير غطاء سياسي لشرعية المقاومة.

وعليه، يبقى رهان جميع الأطراف على الخارج، وفق مسارين متعارضين. فحزب الله ينتظر اتضاح مآلات التفاوض بين واشنطن وطهران، وما إذا كان أي اتفاق مُحتمل بينهما سيشمل لبنان وسائر ساحات المواجهة الإقليمية. في المقابل، ينتظر فريق السلطة نتائج حرب يراهن عليها، انطلاقاً من قناعة بأن واشنطن لن تتراجع عن هدف نزع سلاح الحزب، وأنها ماضية في الضغط لتحقيقه. وفي هذا السياق، جاءت مواقف السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة مايك والتز، خلال زيارته بيروت، لتؤكد تمسّك الإدارة الأميركية بهذا الهدف، إذ دعا حزب الله إلى تسليم سلاحه طوعاً، مشدّداً على أنه «لا يمكن أن يكون في بلد واحد جيشان».



(هيثم الموسوي)

عون: سلاح حزب الله لحماية مشاريع إقليمية

في تماهٍ تام مع موقف واشنطن، الذي عبّر عنه السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة مايك والتز، خلال زيارته بيروت، بأنه «لا يمكن أن يكون في بلد واحد جيشان»، شدّد رئيس الجمهورية جوزيف عون على أنه «لا يمكن أن نستمر في بلد فيه سلاحان وقراران»، وعلى أن «حصرية السلاح ضرورية وأساسية لبناء الدولة (...) وكل القرارات التي اتخذتها الحكومة كانت تنفيذاً لهذا المبدأ». وفي مقابلة مع قناة «دجلة» العراقية، اعتبر عون أن سلاح المقاومة «لم يعد يُستَعمل لحماية لبنان، بل لحماية مشاريع إقليمية، منذ العام 1982 حتى العام 2000، حقق هذا السلاح النتيجة المطلوبة منه، وشهداء حزب الله حققوا إنجازات، وهم مشكورون على تضحياتهم. لكن بعد العام 2000، تحول سلاحهم الى أجندة أخرى. وهذا ما أدى الى حرب العام 2006، وحربي 2023 و2026. وهي حروب لم تكن ضرورية للبنان، ولم تكن له علاقة بها». وأضاف: «نحاول بالاتصالات المباشرة وغير المباشرة، مع حزب الله، التأكيد ان هذا السلاح لم يعد نافعاً، والدولة هي التي تحمي الجميع. تفضلوا بتسليم سلاحكم لكي تكون لدينا دولة مركزية قوية». وأكد أن «الدولة أخذت قرارات بشأن حصرية السلاح، والجيش منتشر ويقوم بواجبه على كامل مساحة الأراضي اللبنانية مع الأجهزة الأمنية كافة. لقد اتخذ القرار، ونحن مصممون عليه، وإن أخذ بعض الوقت. وسنسير به الى النهاية».

من جهة أخرى، أرجأ رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي زيارة كانت مقررة لبيروت على خلفية تفاقم التوتر في العراق، بعد تطويق منطقة جرف الصخر، بما ينذر بمواجهة بين الجيش العراقي وكتائب حزب الله في العراق

تقرير

«احتمال مرتفع جداً» لمشاركة حزب الله: تقدير للنيات أم لطبيعة الحرب؟

علي حيدر

يثير تقدير شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية «أمان»، الذي يرجّح بـ«احتمال مرتفع جداً» انضمام حزب الله إلى أي حرب جديدة ضد إيران، تساؤلات تتجاوز موقف الحزب نفسه، لتطال طبيعة الحرب التي تفترضها الاستخبارات الإسرائيلية وأهدافها.

فقد ذكرت إذاعة جيش العدو أن «أمان» تتوقع أن يستأنف حزب الله هجماته إذا اندلعت مواجهة جديدة مع إيران. ويتزامن ذلك مع تقارير أخرى تنقل عن الشعبة نفسها أن الحزب يبذل جهوداً لتعزيز قدراته في مجال المُسيّرات الهجومية، ويعمل على زيادة مداها، بعدما حصل على آلاف منها.

غير أن الخلاصة المنشورة لا تعدو كونها جزءاً مُقتطعاً من تقدير استخباري يُفترض أنه يستند إلى مجموعة من المُعطيات والفرضيات والسيناريوات. لذلك، فإن فهم دلالاته يقتضي البحث في السياق الذي أُنتج فيه، ولا سيما الأسباب التي دفعت «أمان» إلى ترجيح تدخل الحزب بهذه الدرجة المرتفعة.

إذا افترضنا أن التقدير استند، ضمن مُعطيات أخرى، إلى سوابق حزب الله، فإن هذه السوابق لا تقود إلى نتيجة واحدة. فالحزب لم ينضم إلى الحرب الإسرائيلية - الإيرانية في حزيران 2025، فيما شارك في الحرب التي بدأت في شباط 2026. وبصرف النظر عن خلفيات القرارين، يؤكد ذلك أن التدخل ليس استجابة تلقائية لأي هجوم على إيران، بل خيار تحكمه طبيعة الحرب وأهدافها، وحجم التهديدات الناجمة عنها، والموازنة بين كلفة المشاركة وكلفة الامتناع عنها.

وعليه، لا تكفي السوابق وحدها لتفسير ترجيح التدخل «باحتمال مرتفع جداً» بل تطرح سؤالاً أساسياً: لماذا لم ترجّح احتمال امتناع الحزب عن المشاركة، أو على الأقل لم تُبقِ الخيارات مفتوحة؟

فالتقدير الاستخباري يتناول، من بين أمور أخرى، نوعين من الاحتمالات: ما قد يبادر الخصم إلى فعله من تلقاء نفسه، وكيف يمكن أن يستجيب لحدث أو تطور محدّد. وفي الحالة المطروحة، لا تتحدث «أمان» عن مبادرة عسكرية مستقلة من حزب الله، بل عن ردّ فعله على حرب جديدة ضد إيران. وهذا تمييز أساسي، لأن تقدير الاستجابة يرتبط، بالضرورة، بطبيعة الحدث الذي يستدعيها. فإذا كانت الحرب محدودة الأهداف، واقتصرت على ضرب القدرات العسكرية أو النووية الإيرانية، من دون أن تشكل تهديداً مباشراً لبقاء النظام، يظل امتناع حزب الله عن المشاركة احتمالاً قائماً، تدعمه سابقة حزيران 2025.

أمّا إذا كانت الحرب واسعة النطاق، وتستهدف إسقاط النظام أو إحداث تحوّل جذري في ميزان القوى الإقليمي، فإن حسابات الحزب ستختلف. وفي هذه الحالة، قد لا تكون المشاركة مجرد التزام تجاه حليف، بل خياراً يتصل بمستقبل الحزب ولبنان.

من هنا، يمكن قراءة الترجيح المرتفع لدى «أمان» بوصفه مؤشراً محتملاً إلى طبيعة الحرب التي تفترضها الاستخبارات الإسرائيلية، لا مجرد تقدير مستقل لنيات حزب الله.

> ترجيح «أمان» مؤشر محتمل إلى طبيعة الحرب التي يفترضها العدو

وتكتسب فرضية الحرب الواسعة أهمية إضافية في ضوء تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في 20 الجاري، بأن إسقاط النظام الإيراني يمثّل الهدف الأساسي، وبأن القضاء على حزب الله سيكون بالتوازي مع إسقاط النظام الإيراني أو في مرحلة لاحقة. وفي ضوء ذلك، قد يتعامل حزب الله مع مساعي إسقاط النظام الإيراني باعتبارها مقدّمة لاستهدافه هو أيضاً، وحسم مستقبل لبنان ومصيره وفق استراتيجية الإسرائيلية. وعندها، يخضع قرار التدخل لمعادلة مختلفة: لن تكون المفاضلة بين المشاركة في حرب دفاعاً عن إيران والبقاء خارجها، بل بين مواجهة التهديد منذ بدايته، أو انتظار انتقاله إليه بعد إضعاف حليفه الاستراتيجي. وبهذا المعنى، قد تصبح كلفة الامتناع عن التدخل، في حسابات الحزب، أعلى من كلفة المشاركة، على الرغم من المخاطر العسكرية والسياسية التي تنطوي عليها. وهنا تبرز فرضية تستحق الفحص: ربما تدرك «أمان» أن حزب الله سينظر إلى حرب تستهدف إسقاط النظام الإيراني بوصفها تهديداً وجودياً له، وهو ما قد يفسر ترجيحها مشاركته بدرجة مرتفعة جداً.

ويترافق تقدير «أمان» مع معلومات عن تعزيز حزب الله منظومة المُسيّرات الهجومية. ويكتسب هذا التزامن أهمية من زاوية التمييز بين النيات والقدرات. فامتلاك آلاف المُسيّرات وتدريب المشغّلين عليها يشيران، في القراءة الإسرائيلية، إلى أن الحزب يستقل هذه المرحلة لتعزيز قدراته، سواء لمواجهة المخاطر المتصاعدة على لبنان، أو للاستعداد لمعركة التحرير عاجلاً أم آجلاً، أو في إطار مساعيه إلى إعادة بناء الردع. أمّا المؤكد، من المنظور الإسرائيلي، فهو أن استمرار مُراكمة هذه القدرات يوسّع الخيارات المُتاحة أمام الحزب.

كذلك، لا بد من التمييز بين مضمون التقدير ودوافع نشره. فتسريبه قد يسهم في تهيئة الرأي العام الإسرائيلي لاحتمال اتساع الحرب، أو تعزيز الاستعدادات العسكرية على الجبهة الشمالية، أو حتى توفير غطاء لسياسة عملياتية جداً.

نقاش

أربعة بنود تفتح باب الحلّ

ملحم الرياشي *

قرأتُ مقالة الصديق الزميل إبراهيم الأمين «لبنان بلا سياسة: جماعات تائهة بحثاً عن مصيرها لا مصير البلد»، وتوقّفت مليّاً عند هذه العبارة، لأنها تختصر، ربّما، واحدة من أعمق مآسي التجربة اللبنانية: أن تتحوّل الجماعات إلى أوطان صغيرة، وأن يصبح الوطن الكبير مساحة جغرافية تتعايش فوقها مخاوف مُتبادلة، ومشاريع متناقضة، وذاكرات مُثقلة بالحروب والهواجس.

لكنني أودّ أن أذهب أبعد قليلاً من هذا التشخيص: ماذا لو كانت المشكلة اللبنانية ليست فقط أن الجماعات تائهة في البحث عن مصيرها، بل إن الدولة نفسها لم تنجح يوماً في أن تجعل من مصيرها المشترك ضمانة لمصير أبنائها؟ وماذا لو كان السؤال الحقيقي ليس: كيف نعيد الجماعات إلى الدولة؟ بل: كيف نبني دولة تستحق أن تعود إليها الجماعات، وتطمئن في كنفها، وتجد فيها ضمانة لمستقبلها؟ إن السياسة، في جوهرها الفلسفي، ليست إدارة الخلافات فحسب، بل ابتكار شروط العيش المشترك بين المختلفين. وليست الدولة جهازاً لتوزيع السلطة بين الطوائف، بل هي عقدٌ أخلاقيٌّ وقانونيٌّ يحمي الإنسان - الفرد من تعسّف الجماعة، كما يحمي الجماعة من تغوّل الدولة.

ومن هنا، أعتقد أن المأزق اللبناني أعمق من أزمة نظام سياسي أو اختلال في موازين القوى. إنه أزمة مفهوم الدولة نفسها. لقد أمضى اللبنانيون عقوداً في محاولة التوفيق بين جماعات لا تثق ببعضها، من دون أن ينجحوا في بناء مؤسسات أو مواطنة، تجعل الثقة بالدولة بديلاً عن الارتهان للزعيم والطائفة والحزب والمحور الخارجي. فأصبح لكل جماعة تاريخها الذي تريد حمايته، وخوفها الذي تريد تبديده، وسلاحها السياسي أو المعنوي الذي تتمسك به، وحساباتها الإقليمية التي تتجاوز حدود الوطن. وفي خضمّ ذلك، ضاع السؤال الأهم: ماذا نريد نحن من لبنان؟

الخطر الأكبر ليس في تعدّد الجماعات، فالتعدّد مصدر غنى إن أحسنّا إدارته، بل في تحويل هذا التعدّد إلى جزر سياسية وسيادية مُغلقة، لكل منها تصوّرها الخاص عن الدولة والحرب والسلم والعلاقات الخارجية.

ولا يمكن بناء وطن على مُعادلة يكون فيها أمن جماعة مصدر قلق لجماعة أخرى، أو تكون فيها حرية جماعة رهينة لموافقة جماعة ثانية. لبنان الذي نريده ليس لبنان الغالب والمغلوب، ولا لبنان الأكثرية التي تطمئن والأقلية التي تخشى، ولا لبنان الذي يشعر فيه فريق بأنه مالك الدولة فيما يشعر الآخرون بأنهم ضيوف فيها. لبنان الذي نريده هو الذي يؤمّن حقوق كل إنسان، في أي زمان ومكان، ويصون كرامته وحريته ومُعتقده وحقه في الحياة والأمان والمشاركة السياسية، بصرف النظر عن طائفته أو منطقته أو انتمائه أو موقفه السياسي. لبنان الذي لا يطلب من مواطنه أن يتنازل عن هويته كي يكون وطنياً، ولا أن يتخلى عن وطنيته كي يحمي هويته. ولعلنا نحتاج، للخروج من هذه الحلقة التاريخية، إلى شجاعة سياسية وفكرية في إعادة النظر في شكل الدولة وفلسفة وجودها.

أولاً: الفيدرالية بوصفها عقد ثقة لا مشروع تقسيم

أرى أن الفيدرالية، ضمن دولة لبنانية موحّدة، يمكن أن تشكل مدخلاً جدّياً لمُعالجة أزمة الشراكة الوطنية، شرط ألّا تكون تقسيماً جغرافياً على أساس طائفي، أو تكريساً للانغلاق والعداء، بل نظاماً دستورياً لتوزيع الصلاحيات بين السلطة الاتحادية والمُحافظات، بما يتيح إدارة الشؤون المحلية ديمقراطياً، ويقرّب القرار من المواطنين، ويحمي خصوصيات المناطق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. فالفيدرالية ليست بناء جدران بين اللبنانيين، بل بناء مؤسسات تمنع أحداً من فرض إرادته على الآخرين. ولا تعني التخلّي عن الدولة المركزية في وظائفها السيادية، بل تعزيزها في المجالات التي يجب أن تبقى موحّدة: الدفاع الوطني، والسياسة الخارجية، والعملة، والجنسية، والحقوق الأساسية، والمحكمة الدستورية، والاقتصاد الوطني المشترك، وضمان التوزيع العادل للموارد. إنها، في جوهرها، انتقال من دولة الخوف المتبادل إلى دولة الضمانات المتبادلة.

> نريد الفيدرالية بوصفها عقد ثقة لا مشروع تقسيم، والحياد بوصفه فلسفة حماية لا موقفاً سلبياً، والإنسان قبل الجماعة، والمواطنة قبل الامتياز ثم المصالحة مع فكرة الوطن الواحد

ثانياً: الحياد بوصفه فلسفة حماية لا موقفاً سلبياً

لا يمكن للبنان أن يستعيد استقراره ما دام محكوماً لتصفية صراعات الآخرين، أو ورقة في حسابات القوى الإقليمية والدولية. الحياد الذي أدعو إليه ليس حياداً أخلاقياً بين الحق والباطل، ولا تخلّياً عن القضايا الإنسانية، ولا تفريطاً في السيادة أو في حق لبنان في الدفاع عن نفسه وفق القانون الدولي. إنه حياد سياسي وعسكري «فاعل»، يحمي لبنان من الانخراط في محاور وصراعات لا يملك قرارها، ويمنع استخدام أرضه ومؤسساته ومقدّراته لخدمة أجندات خارجية.

لبنان المُحايد، صديقي إبراهيم، ليس لبنان الضعيف، بل لبنان الذي يعرف قيمة قوته، ويعرف أن دوره الحضاري والثقافي والدبلوماسي أكبر من أن يُختزل في وظيفة عسكرية أو جبهة مفتوحة. لبنان بحياده الفاعل، يلتزم قضايا الإنسان ويعمل عليها، ويحوّل ساحته الى مساحة حوار وتلاقٍ لا ساحة حرب لأحد، أي أحد، أو من أجل أحد! ولكي يكون الحياد واقعاً، لا شعاراً، ينبغي أن يقوم على توافق وطني ودستور واضح ومؤسسات سيادية قوية، وجيش واحد يحتكر الدفاع عن البلاد، وسياسة خارجية مستقلة، وضمانات دولية تحترم سيادة لبنان.

ثالثاً: الإنسان قبل الجماعة والمواطنة قبل الامتياز

أي صيغة سياسية، مهما بلغت عبقريتها الدستورية، ستبقى ناقصة إذا لم تجعل الإنسان غايتها الأولى. فلا نريد فيدرالية تحمي الطوائف وتنسى الأفراد، ولا مركزية تحمي الدولة وتنسى المجتمعات المحلية. نريد نظاماً يضمن المساواة أمام القانون، وحرية الاعتقاد والضمير، وحقوق المرأة، وكرامة الإنسان، واستقلال القضاء، وحرية التعبير، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية.

نريد أن يكون اللبناني آمناً في بيته، حراً في رأيه، مطمئناً على أبنائه، واثقاً بأن اختلافه لن يتحوّل إلى تهمة، وأن انتماءه لن يكون سبباً في تهديده. فالدولة التي لا يستطيع مواطنها أن يختلف فيها بأمان ليست دولة مُكتملة السيادة، حتى لو امتلكت حدوداً ومؤسسات وأعلاماً.

رابعاً: المصالحة مع فكرة الوطن الواحد

ربما حان الوقت لكي نتوقف عن مطالبة اللبنانيين بحب وطن لم ينجح نظامه السياسي في حمايتهم بالتساوي. فالحب الوطني لا يُفرض بالخطابات، ولا يُستولد من المناهج المدرسية، ولا يُصنع بتكرار شعارات الوحدة. إنه نتيجة تجربة يومية يشعر فيها الإنسان أن الدولة تحميه، وأن القانون يُنصفه، وأن مستقبله لا يتوقف على هوية من يحكمه. ومن هنا، فإن المشروع الوطني الذي نحتاج إليه ليس مشروعاً لإلغاء الجماعات، بل لتحريرها من الخوف، وليس لإلغاء الاختلاف، إنما لجعله آمناً ومُنتجاً، وليس لإلغاء التاريخ، بل لمنع التاريخ من أن يكون سجناً للمستقبل.

صديقي وزميلي إبراهيم:

قد تكون مُحِقّاً في أن الجماعات اللبنانية تبحث عن مصيرها أكثر مما تبحث عن مصير البلد. لكنني أعتقد أن واجب السياسة والفكر ليس الاكتفاء بوصف هذا التيه، بل اقتراح الطريق للخروج منه. إننا بحاجة إلى الانتقال من سياسة إدارة المخاوف إلى سياسة صناعة الأمان، ومن تقاسم السلطة إلى تقاسم المسؤولية، ومن التسويات المؤقّتة بين الزعماء إلى عقد دستوري دائم بين المواطنين. لبنان الذي نريد هو لبنان الذي يؤمّن حقوق كل إنسان، في أي زمان ومكان؛ لبنان الفيدرالي في إدارة شؤونه، الموحّد في سيادته، المُحايد في صراعات المحاور، المُنفتح على العالم، والمُتمسّك بالحريّة والعدالة وكرامة الإنسان. لبنان الذي لا يضطر فيه المسيحي إلى الخوف على وجوده، ولا المسلم إلى الخوف على حريته، ولا أي جماعة إلى البحث عن حامٍ لها خارج حدود الدولة. لبنان الذي لا يحتاج فيه المواطن إلى زعيم كي يحميه، ولا إلى طائفة كي تُنصفه، ولا إلى قوة مسلحة كي يشعر بالأمان. ولعل أهم ما يمكن أن نقدّمه لهذا البلد ليس أن ننتصر لجماعاتنا داخله، بل أن نبني وطناً لا يحتاج فيه أحد إلى الانتصار على أحد كي يعيش بكرامة. فالأوطان لا تُقاس بقدرة جماعاتها على البقاء، بل بقدرتها على جعل أبنائها جميعاً آمنين من الشرور، مطمئنّين إلى المستقبل، أحراراً في الحاضر، ومتساوين أمام القانون. أصل الصراع كما سبق وذكرت في مقالك، هو السؤال الكبير: أيّ لبنان نريد؟

قد تتعدّد الإجابات، لكنني أضع من خلالك لبنان الذي أريد بين يدي القارئ والرأي العام والجماعات اللبنانية كافّة: وطنٌ لا تتعايش فيه المخاوف، بل وطن نتشارك فيه التطوّر والحرية وحقّ الاختلاف... والأمان!

*نائب في كتلة «القوات اللبنانية».

تقرير

مارتينوس يهدي النقابة إلى جعجع... ويقصي السنّة عن أمانة السر

لينا فخر الدين

بعد إعلان نتائج انتخابات نقابة المحامين الأحد الماضي، هتفت مجموعة من المحامين داخل قصر العدل، عقب فوز المرشح المدعوم من حركة أمل بعضوية مجلس النقابة: «بالروح بالدم نفديك يا نبيه»، في إشارة إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري.

أثار المشهد استياءً واسعاً بين المحامين، الذين رأوا فيه سلوكاً لا يليق بمن يُفترض أنهم من نخبة المجتمع، ولا بمكانة نقابة لطالما شدّدت على استقلاليتها عن القوى السياسية. لكنّ كثيرين ممن استنفروا دفاعاً عن هيبة النقابة التزموا الصمت حين أعلن نقيب المحامين، عماد مارتينوس، في حديث إلى «قناة المُر» أمس، أن «هذا العهد هو عهد القوات اللبنانية»، في موقف يُكرّس وضع النقابة نفسها في عهدة حزب سياسي.

صحيح أن القوى السياسية تحظى عادةً بنفوذ على النقيب الذي يصل إلى موقعه بأصواتها، وهو أمر يدركه المحامون جيداً، لكنّ أياً من النقباء لم يجرؤ يوماً، بمن فيهم المحازبون، وآخرهم فادي المصري، على إعلان أن النقابة هي نقابة هذا الحزب أو ذاك. ولم يسبق أن شهدت النقابة هذا القدر من التماهي العلني بين موقع النقيب وحزب سياسي، في تجاهل لحقيقة أن المحامين المستقلين يشكّلون الغالبية الساحقة من المنتسبين إليها، وهو ما أظهرته انتخابات الأحد الماضي، حينما انتفض هؤلاء على فرض حزبي «القوات» و«الكتائب» لائحة مُقفلة، واسقطوا مرشحيهما، رغم التحالف العريض الذي نسجاه.

يُضاف إلى ذلك أن مارتينوس لم يُنتخب نقيباً بوصفه مرشحاً حزبياً، بل باعتباره مستقلاً مدعوماً من «القوات»، وتمكّن من استقطاب أصوات من خارج قاعدتها الحزبية.

وعليه، يرى عدد من المحامين أن مارتينوس تجاوز حدود التفويض الذي منحه إياه الناخبون، وحوّل موقعاً يُفترض أن يمثّل الجسم النقابي بمختلف انتماءاته إلى واجهة سياسية لحزب واحد. ففي الوقت الذي عجّزت فيه الأحزاب عن فرض وصايتها على خيارات المحامين في صناديق الاقتراع، منح النقيب «القوات» ما لم تمنحه إياه الهيئة الناخبة، مقدّماً عهده بوصفه امتداداً لنفوذ معراب داخل النقابة.

بيع مواقف

وما يثير استياء المحامين أكثر أن إعلان مارتينوس وضع النقابة في عهدة سمير جعجع لا يبدو تعبيراً عن قناعة

> ترشّحت شهاب إلى أمانة السر مع علمها بالنتيجة مُسبقاً لتسجيل موقف

سياسية، بقدر ما يشبه تقديم موقف لـ«القوات» سعياً إلى استعادة رضاها، خشية أن تنقلب عليه في السنة الأخيرة من ولايته. وقد برز هذا القلق خلال جلسة انتخاب هيئة مكتب مجلس النقابة أمس، حين لمس مارتينوس احتمال اصطفاف «القوات» إلى جانب تيار المستقبل لدعم مايا شهاب، التي بعدّها النقيب خصماً له، لتولّي أمانة السر. وما إن استوعب مارتينوس رسالة معراب، حتى سارع إلى مغادرة الجلسة لتقديم ضمانة علنية لجعجع، ولو على حساب استقلالية الموقع النقابي الذي يشغله. ويعود تخوّف مارتينوس إلى حملات التخوين التي يشنّها القواتيون عليه منذ سقوط مرشحهم، إذ يتهمونه، بعدما أوصلوه إلى موقع النقيب بأصواتهم وحموا عهده بالتصديق على الموازنة والبيانات المالية، بمساندة خصومهم، عبر تأييد المرشح المحسوب على التيار الوطني الحر وسيم بو طايع، والمرشح المدعوم من حركة أمل وسام عيد.

كسر العرف

ولم تكن هذه السقطة هي الوحيدة لمارتينوس. فقد استهلّ يومه أمس بمحاولة ضمان بقاء نديم حمادة في أمانة السر، في خطوة تكسر عرفاً معمولاً به منذ أكثر من خمسين عاماً، يقضي بإسناد هذا المنصب إلى عضو سُنّي في مجلس النقابة. وتشير المعلومات إلى أن مايا شهاب قرّرت خوض المعركة، رغم إدراكها المُسبق لصعوبة الفوز، لإثبات موقف وعدم التفريط في الموقع.

وكانت مفاوضات قد سبقت جلسة الانتخاب، انتهت إلى تأكيد «القوات» و«الكتائب» أن الأعضاء المحسوبين عليهما سيصوّتون لشهاب، شرط تمكّنها من تأمين الأكثرية المطلوبة، أي ستة أصوات من أصل 12، باعتبار أن صوت النقيب لا يُرجَّح الكفة في هذه العملية. غير أن شهاب لم تتمكّن من جمع الأصوات اللازمة، نتيجة الإغراءات التي قدّمها مارتينوس لأعضاء في المجلس لحملهم على حجب أصواتهم عنها. وهكذا، تخلّى الحلفاء عن التزامهم تجاه «المستقبل»، ولم تحصل شهاب سوى على صوت واحد، فيما اقترع أحد الأعضاء بورقة بيضاء. وعلمت «الأخبار» أن الصوت المؤيّد كان لإيلي بازرلي، والورقة البيضاء لوجيه مسعد، فيما اصطفّ العضوان المحسوبان على معراب والصيفي إلى جانب حمادة، باعتبار أن النتيجة معروفة.

ولم يكن مارتينوس وحده مسؤولاً عن كسر العرف، إذ ساعده عدد من الأعضاء الذين عمل على استمالتهم ضد شهاب، مستندين في مداخلاتهم خلال الجلسة إلى حجة أن العرف يقضي بأن يكون أمين السر «مُحدثاً»، في توصيف يجافي حقيقة العرف المعمول به، الذي يخصّص المنصب لعضو سُنّي.

وأثار ذلك استياءً في أوساط المحامين السُّنة، إذ إن مارتينوس أوّل نقيب يتجرّأ على كسر العرف وتهميش الطائفة لغايات شخصية، ومن دون اعتماد أيّ معايير مهنية أو نقابية، ومن دون أن يعير اهتماماً لكل الأصوات التي طالبته بالحفاظ على العرف المعمول به.

يُذكر أن المجلس انتخب إيلي قليموس أميناً للصندوق، وإيلي حشاش مُفوّضاً لقصر العدل، بالتزكية.


(هيثم الموسوي)

تقرير

قرار حكومي على قياس كارتيلات الإسمنت

زينب حمود

انتقلت الحكومة الحالية في إدارتها لملف المقالع من تجاهل القانون إلى الالتفاف عليه، عبر تفصيل قرارات وتشريعات على قياس كارتيلات الإسمنت. فبدلاً من مُلاحقة شركات الإسمنت في الكورة، لمخالفتها المرسوم النافذ الذي ينظّم توزّع المقالع، لجأت الحكومة إلى مخرج قانوني يُشرّع عودة الشركات إلى المنطقة، إذ أقدمت وزيرة البيئة تمارا الزين في 23 نيسان الماضي على إلغاء المرسوم 2002/8803 والمخطط التوجيهي الذي يحظر إنشاء المقالع وترخيصها في المواقع التي تنشط فيها شركات الترابة في الكورة.

وهكذا أعادت إحياء مخطط توجيهي قديم يعود إلى عام 1997، ويتلاءم مع مصالح الشركات، ويوفّر لها الغطاء المطلوب لممارسة أنشطتها، قبل أن تمنح الزين كارتيلات الترابة التراخيص التي أرادتها.

وأوضحت الباحثة المدينية في استديو «أشغال عامة»، تالا علاء الدين، في مؤتمر صحافي عقدته «المفكرة القانونية»، أمس، بمشاركة جمعيات بيئية، أن هذا المخطط «وُضع نتيجة مساومات بين أركان السلطة، وظلّت المواقع الجغرافية التي يُسمح بالعمل فيها تُضاف إليه وتُحذف منه، إلى أن خرج بصيغة توافقية من دون الاستناد إلى أي معايير بيئية»، محذّرةً من «خطورة العودة» إليه.

لكنّ الحكومة لم تكتفِ بذلك، إذ تجاوزت قرار مجلس شورى الدولة في 14 تموز الماضي، الذي قضى بوقف تنفيذ القرار الحكومي. فاستمرت الأشغال في المقالع وكأنه لم يصدر. ومن ثم، انتُزع الملف من يد الغرفة الخامسة، التي أصدرت قرار وقف التنفيذ، وأُحيل إلى مجلس القضاء.

وهو ما رأى فيه المدير التنفيذي في «المفكرة القانونية»، المحامي نزار صاغية، انعكاساً لنمط متكرر في التعاطي مع القضاة الذين يتجرّأون على إصدار أحكام لا ترضي أهل السلطة، مستنكراً مساعي وزيرة البيئة للرجوع عن قرار وقف التنفيذ، ومتسائلاً: «ما دامت الوزيرة تعترف بوجود القرار وتطالب بالرجوع عنه، فلماذا لا تطبّقه أولاً؟».

ورداً على سؤال «الأخبار» عن قانونية نقل الملف من دون تعليل، أوضح صاغية أن هذا الإجراء «قانوني من حيث المبدأ، إذ تجيزه المادة 44 من نظام مجلس شورى الدولة، لكنه يتعارض مع مبدأ استقلالية القضاء». ويثير تساؤلات عن الجهة التي طلبت نقل الملف وما يجري في الكواليس، ولذا نطالب بإلغاء هذه المادة في إطار الإصلاح القضائي».

وفي مواجهة «ادّعاءات» وزيرة البيئة أن أهالي الكورة لا يعارضون أعمال شركات الإسمنت، يؤكد ناشطون من المنطقة أن أكثر من 60% في كفرحزير و80% في بدبهون صوّتوا ضد المقالع. كذلك، يشدّدون على أن غياب الدراسات التي توثّق الأثر الصحي للمقالع لا يعني انتفاء هذا الأثر، لافتين إلى أنه «يمكننا إحصاء عدد التوابيت التي تمر يومياً في المنطقة لضحايا السرطان الناجم عن المقالع»، فضلاً عن جفاف عشر آبار مياه وشحّ المياه في منطقة تُعدّ غنية بمخزونها المائي.

وفي هذا السياق، تشير النائبة نجاة صليبا إلى منح السلطة شركات الإسمنت امتيازاً لاستخدام مياه نبع الجراد في بدبهون، ووضعها أهالي البلدة تحت رحمة الشركات، التي باتت قادرة على قطع المياه عن كل من يعارضها أو يخالفها.

في المقابل، يربط وزيرا الصناعة والبيئة منح التراخيص لشركات الإسمنت بتأمين حاجة السوق المحلية إلى الترابة، ولا سيما في عملية إعادة الإعمار. لكنّ صليبا تقترح «كسر الاحتكار وفتح باب المنافسة، عبر خفض الرسوم الجمركية المرتفعة جداً على الترابة المستوردة، والتي تبلغ 75%». لكنّ الحكومات المتعاقبة، كلّ على طريقتها، تفضّل توفير الغطاء لشركات الإسمنت، تاركةً أهالي الكورة في مواجهة إبادة بيئية وصحية وسكانية تذكّرهم بما يرتكبه العدو الإسرائيلي في الجنوب: محو المعالم الطبيعية، وتهجير السكان قسراً، وخنق الأشجار بالغبار، وتلويث التربة، والقضاء على الزراعة.

تقرير

موسم «واعد» بـH1N1: إصابات مبكرة ونقص في اللقاحات

راجانا حميّة

ينذر شتاء هذا العام بـ«موسم واعد» من الإصابات بالإنفلونزا، مع تسجيل ارتفاع ملحوظ في أعداد الإصابات، قبل حلول ذروة الشتاء والبرد القارس. وتعكس المؤشرات التي يرصدها الأطباء والصيادلة في القطاع الصحي اتساع رقعة انتشار الفيروس، وسط مخاوف من أن تبلغ الإصابات مستويات مرتفعة خلال الأسابيع المقبلة، وخصوصاً مع التغيرات التي طرأت على بعض السلالات الفيروسية.

ويشير الاختصاصي في الأمراض الجرثومية، الدكتور عبد الرحمن البزري، إلى أن الارتفاع المسجل قد يكون في بدايته ضمن المسار الطبيعي للموسم، إلا أن ذلك لا ينفي احتمال تسارع وتيرة الإصابات في المرحلة المقبلة، في ضوء التغيرات التي تشهدها السلالات. ويحدد البزري مؤشرين أساسيين لهذا الارتفاع: «أولهما التغيرات الجينية التي طرأت على سلالات H1N1 و H3N2 وB (Victoria)، وثانيهما ظهور متغيّر جديد داخل فيروس H1N1 في مرحلة متأخرة، من دون أن يبلغ حتى الآن مستوى الطفرة». و«الميزة» هذا المتغيّر أنه «قادر على تفادي جزء من المناعة المكتسبة، ما يسهّل انتشاره بين الناس بسرعة أكبر». وقد انعكس ذلك في تصدّره مشهد الإصابات، مقابل انتشار محدود للسلالتين الأخريين. ويثير هذا التطور مخاوف صحية إضافية، إذ إن قدرة الفيروس على الإفلات جزئياً من المناعة تتيح له إصابة أعداد أكبر، وترفع احتمال تسجيل حالات تستدعي الاستشفاء، وخصوصاً بين الأطفال وكبار السنّ والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة، وهي الفئات الأكثر عرضة للمضاعفات. وتتصل هذه التغيرات بطبيعة فيروس الإنفلونزا، الذي يشهد تحولات دورية في سلالاته كل عامين تقريباً، إلا أن عوامل أخرى تزيد الضغط على القطاع الصحي، وفي مقدمها التأخر في وصول اللقاحات إلى لبنان. فقد تأخر بدء توزيع لقاحات الموسم الحالي أكثر من شهر عن موعده المعتاد، إذ كان يُفترض أن يبدأ في أيلول الماضي، فيما لم تصل الدفعات الأولى قبل نهاية الشهر الماضي، وبكميات محدودة.

ورغم وصول دفعة ثانية وانحسار جزء من أزمة التوريد، لا تزال الكميات المتوافرة دون الاحتياجات الفعلية. فمعظم الأطباء والصيادلة لم يحصلوا إلا على جزء يسير من الطلبيات التي تقدموا بها، فيما وصلت كميات أكبر إلى بعض الجهات، وخصوصاً عدداً من الأطباء. وأدى النقص إلى تفاوت في توزيع اللقاحات، إذ عمد بعض العاملين في القطاع الطبي، بحسب مصادر متابعة، إلى تخصيص الجرعات التي وصلت إليهم لأقارب ومعارف، فيما بقيت الكميات المتاحة لبقية طالبي اللقاح محدودة.

وتزامن هذا التأخر مع بدء انتشار الإنفلونزا في وقت مبكر، فضلاً عن تسجيل إصابات بفيروس كورونا، ما يزيد تعقيدات المشهد الصحي خلال الموسم الحالي. وفي مواجهة هذا الواقع، يشدد البزري على أهمية تلقي اللقاح متى توافرت الإمكانية، ولا سيما أن الموسم لا يزال في بدايته، إلى جانب الالتزام بإجراءات الوقاية، للحد من انتشار العدوى وتقليل احتمالات الإصابة والمضاعفات.

مقالة

قضاء لشاحنة ضهر البيدر... فأين القضاء لضحايا إسرائيل؟

عمر نشابة

في ضهر البيدر ضُبطت شاحنة تحمل مواد متفجرة نُسبت إلى المقاومة، فتحرّكت الأجهزة الأمنية وادّعت النيابة العامة العسكرية، وجرت استجوابات، وأُصدرت مذكرتا توقيف وجاهيتان في الخامس من هذا الشهر. وبصرف النظر عن الخلاف على وجهة الشحنة والأفعال المنسوبة إلى المدّعى عليهم، فإن مساراً قضائياً واضحاً انطلق: مشتبه فيهم وادّعاء وقاضي تحقيق ودفوع وقرارات.

لكن، أين المسار المقابل، عندما يكون المشتبه في ارتكابه الجريمة إسرائيلياً ويكون اللبناني قتيلاً تحت ركام منزله أو جريحاً فقد أعضاء من جسده أو مدنياً اقتيد من بيته إلى مكان مجهول؟ لماذا نرى أدوات الملاحقة تتحرّك في ملف الشاحنة فيما لا يرى ضحايا الاعتداءات الإسرائيلية مساراً قضائياً يتناسب مع خطورة ما أصابهم؟

هل تُستنفَر حماية الدولة عندما يُشتبه في نقل سلاح للمقاومة ثم تتقاعس حين يتعلق الأمر بقتل العدو الإسرائيلي مواطنيها وخطفهم؟ وأي معنى لحماية سلطة الدولة إذا لم تشمل حماية حق اللبنانيين في العدالة إزاء الجرائم المرتكبة بحقهم؟

أورد التقرير السنوي للهيئة الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2025، نقلاً عن ملاحظات المقرّر الأممي المعني بحالات الإعدام خارج القضاء، أن الاستجابة الرسمية في عدد من حالات قتل المدنيين والصحافيين والعاملين الصحيين اقتصرت على محاضر معلومات، من دون فتح تحقيقات جنائية رسمية بإشراف النيابة العامة المختصة. كما أورد دعوته إلى مباشرة تحقيقات بموجب القانون العقوبات اللبناني، وحفظ الأدلة وضمان مشاركة عائلات الضحايا. هذه ملاحظة موثّقة تستدعي جواباً قضائياً، لا اتهام أصحاب السؤال بالتسييس كما جرت العادة.

القانون لا يتوقف عند هوية المعتدي

لا يحتاج القضاء اللبناني إلى إذن من أحد ولا إلى قرار من مجلس الأمن كي يبدأ التحقيق في جريمة ارتُكبت على الأراضي اللبنانية. فالمادة 15 من قانون العقوبات (الصادر بالمرسوم الاشتراعي الرقم 340 تاريخ الأول من آذار 1943) تقرّر سريان القانون اللبناني على الجرائم المقترفة في لبنان، وتعتبر الجريمة واقعة فيه إذا تحقق على أرضه أحد عناصرها، أو حصلت فيه نتيجتها أو كان متوقعاً حصولها فيه. وبالتالي، فحتى إطلاق القذيفة أو إصدار الأمر من خارج الحدود لا ينفي الاختصاص الإقليمي اللبناني عندما تقع النتيجة الجرمية داخل لبنان.

ولا يُشترط انتظار استكمال تشريع خاص بالجرائم الدولية حتى تُفتح ملفات القتل والخطف. فالمادة 547 من قانون العقوبات تجرّم القتل القصدي، والمادة 569 تجرّم الحرمان من الحرية بالخطف أو بأي وسيلة أخرى، وتلحظ ظروفاً مشدّدة، منها ارتكاب الفعل بواسطة جماعة مسلحة، وتعذيب الضحية، واستخدامها رهينة وفق الشروط المحددة فيها. وهذه نصوص قائمة يمكن الاستناد إليها متى توافرت عناصرها، مع مراعاة قواعد القانون الدولي الإنساني عند تقييم الأفعال المرتبطة بالنزاع المسلح.

إن وجود مؤشرات جدية إلى قتل غير مشروع أو خطف يفرض تقصّي الوقائع. فالتحقيق هو الذي يحدّد صفة الضحايا، وطبيعة الهدف، وظروف الهجوم، والأدلة على القصد والمسؤولية. ولا ينبغي جعل غياب هذه النتائج، التي يفترض أن ينتجها التحقيق، ذريعة لعدم إجرائه.

النيابة العامة لا تنتظر إشارة سياسية

تحدّد المادة 24 من قانون أصول المحاكمات الجزائية (القانون الرقم 328 تاريخ الثاني من آب 2001) مهمة النيابة العامة الاستئنافية في استقصاء الجنايات والجنح وملاحقة المساهمين فيها، وتحريك دعوى الحق العام ومتابعتها. وتلزمها، عند العلم بجريمة خطرة، بإبلاغ النائب العام لدى محكمة التمييز فوراً. أما المادة 25، فتعدّد وسائل اطلاع النيابة العامة على الجرائم، من التقارير الرسمية ومحاضر الضابطة العدلية إلى الشكاوى والإخبارات، وتشمل أي وسيلة مشروعة للحصول على المعلومات. وعليه،

> صعوبة القبض على مشتبه فيه خارج لبنان لا تبرّر الامتناع عن معاينة مسرح الجريمة وسماع الشهود وحفظ الأدلة والتحقيق في هوية المنفذين

لا تتوقف المبادرة إلى الاستقصاء في جرائم القتل والخطف على أن تتمكن عائلة منكوبة من تأمين محامٍ وإعداد شكوى متكاملة. ولا يشترط القانون أن يُحصل توافق سياسي على ملاحقة مرتكبيها. أما تحديد المرجع القضائي المختص، عدلياً أو عسكرياً بحسب الواقعة والنصوص الناظمة للاختصاص، فيُحسم بالأصول ولا يصحّ أن يتحول إلى فراغ تضيع فيه الأدلة وحقوق الضحايا.

كما أن واجب التحقيق ليس مجرد استنتاج من القانون الداخلي. فالقاعدة 158 من قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي تحدد واجب الدول في التحقيق في جرائم الحرب المدّعى ارتكابها على أراضيها، وملاحقة المشتبه فيهم عند الاقتضاء. وتلزم المادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة الدول الأطراف بالبحث عن الأشخاص المتهمين بارتكاب المخالفات الجسيمة أو بإصدار أوامر بارتكابها، وبعرضهم على محاكمها أو تسليمهم للمحاكمة وفق الشروط القانونية. وتدرج المادة 147 ضمن هذه المخالفات القتل العمد، والتعذيب، والنقل والحبس غير المشروعين للأشخاص المحميين، وأخذ الرهائن.

صحيح أن تطبيق هذه الالتزامات يقتضي إثبات العناصر القانونية والواقعية لكل جريمة، وأن المحاكمة وتنفيذ مذكرات التوقيف قد يصطدمان بعقبات فعلية وقانونية لكن صعوبة القبض على مشتبه فيه خارج لبنان لا تبرّر الامتناع عن معاينة مسرح الجريمة داخل لبنان، وسماع الشهود، وحفظ الأدلة، والتحقيق في هوية المنفذين والآمرين.

شقيقان من شبعا: أين الملف القضائي؟

صباح الإثنين، في 16 تشرين الثاني الجاري، اقتحمت قوة من جيش العدو الإسرائيلي منزل الشقيقين أسعد فارس حمدان ومحمد فارس حمدان في حي القاطع في شبعا واقتادتهما إلى مكان غير معلوم. وأكد والدهما أنهما مدنيان يعملان في تربية المواشي ورعيها، وأن شقيقهما ماهر سبق أن اختُطف، هذه واقعة محددة، لها مكان وتاريخ وضحايا وشهود وآثار مادية، وتستوجب استقصاءً جنائياً عاجلاً. فهل كُلّفت الضابطة العدلية معاينة المنزل وحفظ التسجيلات؟ هل تم الاستماع إلى إفادات العائلة والشهود؟ هل فُتح ملف لتحديد أفراد القوة المنفّذة والجهات التي أصدرت الأوامر؟ وهل أُبلغت الأسرة بالمرجع الذي تراجعه وبالإجراءات المتاحة لها؟

هذه أسئلة محددة يمكن الإجابة عنها من دون كشف أسرار التحقيق، وهي أدنى وأشد إلحاحاً من الاكتفاء بعبارات التضامن أو إحالة الموضوع برمّته إلى الاتصالات الدبلوماسية. فالسعي إلى تحرير المحتجزين والتحقيق في جريمة خطفهم مساران متكاملان، ولا يُغني أحدهما عن الآخر.

التوثيق لا يقوم مقام التحقيق

إحصاء الضحايا وتصوير الأبنية المدمرة وجمع الأخبار والتقارير الطبية أعمال ضرورية. لكن الملف التوثيقي لا يصبح بمجرد تجميعه تحقيقاً قضائياً. التحقيق يختبر الروايات، ويثبّت مصادر الأدلة وسلامتها، ويستعين بالخبرة الطبية والهندسية والعسكرية، ويربط الفعل بنتيجته وبالمشتبه في مسؤوليته تمهيداً لقرار قضائي معلّل. وهذا هو الفارق الذي يجعل الاكتفاء بمحاضر المعلومات، كما ورد في التقرير الحقوقي، قصوراً يتعين معالجته.

المطلوب اليوم أن تبيّن الجهات القضائية المختصة ضمن حدود سرية التحقيق عدد الملفات المفتوحة بشأن الاعتداءات الإسرائيلية منذ عام 2023، وطبيعتها ومراحلها، وأن تتيح للضحايا وذويهم معرفة المراجع المختصة بمتابعتها. والمطلوب تخصيص الموارد والخبرات اللازمة وحفظ الأدلة قبل ضياعها، واتخاذ قرارات الملاحقة على أساسها. وإذا كانت هناك عوائق فلتُحدَّد كي يمكن رفعها بدلاً من أن يبقى الضحايا أمام صمت لا تفسير له.

حق الرد

تعليقاً على ما نشرته «الأخبار» (17 تشرين الثاني 2026) بعنوان: «غرف التجارة إقطاعيات خارج الرقابة: القوات تفتح معركة السيطرة على غرفة زحلة»، نوضح ما يأتي:

أولاً: خلال الاجتماع مع معالي الوزير وزميليّ، وعند مناقشة الحلول الممكنة، لم أوافق إطلاقاً على أحدها، وهو التعيين، بل تمسكت بشدة بالحل الأمثل، وهو تعديل القانون، ومن ثم إجراء الانتخابات.

ثانياً: لم ندخل إطلاقاً في الأسماء، ولم يُطرح، أقله أمامي، أي اسم من قبل المجتمعين، وهذا أمر طبيعي، كوني لم أوافق أساساً على حل التعيين. وأخيراً، كنت بغنى عن هذا التوضيح لو أن مصدر الخبر، المعروف لديّ، كان قد نقل إليكم الحقيقة كاملة، أو لو كنتم قد اتصلتم بي للاستماع إلى موقفي ونقل الحقيقة كاملة من دون اجتزاء، لا سيما أنني ملمّ بهذا الموضوع ومتابع له منذ عام 2005.

النائب المهندس سليم عون

تقرير

مصرف لبنان يغشّ في «ميزان المدفوعات»

ماهر سلامة

سجّل رصيد صافي الموجودات الخارجية للقطاع المالي اللبناني تراجعاً بقيمة 893 مليون دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، مُقارنة مع زيادة بقيمة 13,9 مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي. ظاهرياً، توحي هذه الأرقام بتحوّل كبير في حركة الأموال بين لبنان والخارج، إلا أن الجزء الأكبر من هذا التغيّر يرتبط بتقلّبات أسعار الذهب العالمية، ما يعيد طرح السؤال عن مدى صلاحية هذا المؤشّر لقياس ميزان المدفوعات اللبناني.

سجّل انخفاض بقيمة 1,76 مليار دولار في احتياطات مصرف لبنان من الذهب

فمنذ سنوات، يُستخدم التغيّر في صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان والمصارف التجارية بوصفه مؤشّراً بديلاً من ميزان المدفوعات، لأن هذا الأخير الذي يقدّمه مصرف لبنان لا يعطي صورة دقيقة عن وضع التدفقات المالية من وإلى البلد، وهو يفترض أن يرصد مجمل المعاملات الاقتصادية والمالية بين المقيمين وغير المقيمين. وتقوم طريقة صافي الموجودات الخارجية على احتساب التغيّرات في الموجودات والمطلوبات الخارجية للقطاع المالي. لكنّ الاعتماد عليها أصبح أكثر إشكالية في السنوات الأخيرة، خصوصاً بعدما بدأ مصرف لبنان، اعتباراً من كانون الثاني 2024، إدراج التغيّرات في القيمة السوقية لاحتياطاته من الذهب ضمن حسابات الموجودات الخارجية.

وبذلك، بات ارتفاع سعر الذهب يُترجم زيادة في صافي الموجودات الخارجية، حتى لو لم تدخل إلى لبنان أي أموال إضافية. والعكس صحيح عند انخفاض الأسعار. وهذا يتعارض مع المبدأ المحاسبي لميزان المدفوعات، الذي يفصل المعاملات الفعلية عن أرباح وخسائر إعادة تقييم الأصول. وتظهر المشكلة بوضوح في أرقام العام الحالي. فمن أصل التراجع البالغ 893 مليون دولار حتى نهاية أيلول، سُجّل انخفاض بقيمة 1,76 مليار دولار في تقييم احتياطات مصرف لبنان من الذهب. وباستبعاد هذا العامل وحده، يتحوّل التراجع الإجمالي إلى ارتفاع بقارب 870 مليون دولار في صافي الموجودات الخارجية الأخرى. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار هذا المبلغ فائضاً فعلياً في ميزان المدفوعات، لأن التغيّرات في الميزانيات المصرفية لا تكشف وحدها مُجمل التدفّقات المالية عبر الحدود. أمّا في أيلول وحده، فقد انخفض المؤشر بنحو 2,32 مليار دولار، نتيجة تراجع قيمة الذهب بمقدار 2,34 مليار دولار. أي إن المؤشّر، بعد استبعاد أثر الذهب، يكون قد سجّل تحسّناً محدوداً بنحو 20 مليون دولار، بدلاً من العجز الكبير الذي يظهر في الرقم الإجمالي.

من جهة أخرى، انخفضت الموجودات الخارجية بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان بنحو 498 مليون دولار منذ بداية السنة، في مقابل تحسّن صافي الموجودات الخارجية للمصارف والمؤسسات المالية بنحو 1,35 مليار دولار. وهذه أرقام تستحق القراءة بصورة منفصلة، ولا سيما لمعرفة طبيعة الأموال الموجودة لدى المصارف في الخارج، وحجم الالتزامات المقابلة لها.

ولم تقتصر آثار ارتفاع الذهب على تشويه قراءة ميزان المدفوعات. فقد استفاد مصرف لبنان سابقاً من الزيادة في قيمة احتياطاته الذهبية لإجراء تسويات مُحاسبية في ميزانيته. وبحسب مراجعته الاقتصادية الصادرة في كانون الأول 2025، ساهمت مكاسب إعادة تقييم الذهب في امتصاص جزء من خسائر التقييم المتراكمة الناتجة من تعديلات سعر الصرف، ما خفّض رصيد حساب «فروقات إعادة التقييم» من نحو 36,7 مليار دولار في شباط 2023 إلى 16 مليار دولار في نهاية 2025.

هذه المعالجة حسّنت الصورة المحاسبية لميزانية المصرف المركزي، من دون أن تعني تحقّق أرباح نقدية أو تسديد التزاماته. وهي تكشف مدى تأثير تقلّبات أسعار الذهب على مؤشّرات يُفترض أن تعبّر عن الواقع النقدي والمالي. لذا، بات ضرورياً فصل فروقات التقييم عن المعاملات الفعلية، وإعادة بناء مؤشرات قادرة على قياس التدفّقات بين لبنان والخارج، بدلاً من ترك قراءة ميزان المدفوعات رهينة لتحرّكات أسعار الذهب في الأسواق العالمية.


(هيلم الموسوي)

مقالة

الذكاء الاصطناعي ورهان المليارات: مَن يدفع ثمن التعثّر؟

وائل شري *

لا يحتاج الذكاء الاصطناعي إلى الفشل حتى تتعثّر الاستثمارات التي تُضخ فيه. قد تنجح التكنولوجيا في الانتشار داخل المصانع والمصارف والمؤسسات، بينما تجد بعض الشركات التي أنفقت المليارات على تطويرها، أنها بالغت في تقدير الأرباح المنتظرة. وما شهدته أسواق المال في الأيام الأخيرة من تشرين الأول أعاد هذه المفارقة إلى الواجهة بعدما بدأت المخاوف من كلفة التوسع، تنعكس على أسعار أسهم شركات التكنولوجيا. ففي 30 تشرين الأول 2026، تراجع مؤشّر ناسداك الأميركي بنحو 2,9%، وخسر مؤشّر أشباه الموصلات 7,2%، فيما هبط مؤشّر «ستار 50» التكنولوجي في الصين 5,5%. لم تتراجع جميع الأسهم للأسباب نفسها، إذ يجعل القطاع أكثر حساسية لتعثّر إحدى حلقاته. وقد تناول صندوق النقد الدولي هذه المسألة في تقريره الصادر في تشرين الأول، بعدما رصد في 14 صفقة معلنة منذ عام 2023 نحو 300 مليار دولار من استثمارات الأسهم و650 ملياراً من الديون، مقابل التزامات بإيرادات مستقبلية تبلغ 1,4 تريليون دولار. وهي فئات مالية مختلفة لا يجوز جمعها بوصفها ديوناً أو خسائر محتملة، لكنها تكشف كيف أصبح التمويل مرتبطاً بعقود ومبيعات يُفترض تحققها مستقبلاً. فإذا ضعفت قدرة الشركات المستفيدة من التمويل على مواصلة مشترياتها، قد يخسر المورّد جانباً من مبيعاته، ويخسر المستثمر قيمة حصته، ويواجه المقرضون ضغوطاً إضافية.

ولا تقلّ الفجوة بين الإيرادات والأرباح أهمية عن تشابك العقود. فخدمات الذكاء الاصطناعي تحتاج إلى رقائق باهظة ومراكز بيانات تتطلب إنفاقاً مستمراً، فيما تدفع المنافسة الشركات إلى تخفيض أسعار بعض خدماتها. وتقدم «كوروويف» (CoreWeave)، المتخصصة في تأجير قدرات الحوسبة، مثالاً على هذه المعضلة. فقد حققت في الربع الثاني من عام 2026 إيرادات بلغت 2,575 مليار دولار، لكنها سجّلت خسارة صافية قدرها 626 مليوناً. كان لأعباء الفوائد أثر كبير فيها. ومع ذلك، حقّقت تدفقات نقدية موجبة من التشغيل، بينما بلغ إنفاقها على شراء الأصول والمعدات نحو 6,4 مليارات دولار خلال الفصل نفسه. لا تمثّل الأموال المخصّصة للمعدات خسارة، فهذه أصول يُفترض أن تدرّ إيرادات على مدى سنوات. كما أن الخسارة المحاسبية لا تعني اختفاء الطلب. لكن استمرار التوسع بهذه الوتيرة يتطلب تمويلاً كبيراً في انتظار العوائد. وفي منتصف تشرين الأول، أفادت «رويترز» بأن ديون «كوروويف» بلغت نحو 50 مليار دولار، مع تصاعد قلق المستثمرين من أعباء الاقتراض.

تكمن المخاطرة هنا في احتمال عدم قدرة التدفقات النقدية المستقبلية على تغطية الاستثمارات وخدمة الديون وفق المواعيد المحددة، حتى لو واصلت الإيرادات نموها. وتزداد حساسية هذه الاستثمارات لأن الالتزامات المالية تكون محددة بمواعيد سداد، بينما تبقى الأرباح المستقبلية غير مضمونة. كما أن التطور السريع للرقائق قد يجعل بعض المعدات أقل قدرة على المنافسة قبل استرداد كامل تكلفتها. وإذا اضطرت الشركات إلى خفض أسعار خدماتها للمحافظة على زبائنها، فقد تحتاج إلى فترة أطول لتحقيق العائد المطلوب، في وقت تستمر فيه فوائد الديون وتكاليف التشغيل. وهنا يمكن أن يتحول التوسع السريع، الذي كان مصدر قوة للشركة، إلى عبء مالي عليها.

تتسع أهمية هذه الحسابات مع توقع وكالة الطاقة الدولية تجاوز الإنفاق الاستثماري لأكبر مشغّلي مراكز البيانات 700 مليار دولار في 2026، وهي منشآت تخدم أيضاً أنشطة رقمية أخرى. ولا تواجه جميع الشركات حجم الإنفاق دفع حتى الشركات القوية إلى الاستفادة من أسواق الدين. وفي 29 تشرين الأول، أعلنت «مايكروسوفت» تسعير إصدار سندات بقيمة 25 مليار دولار لأغراض عامة قد تشمل الاستثمار وإعادة تمويل الديون. وليس الاقتراض بحد ذاته علامة أزمة، كما أن المبلغ ليس مخصّصاً بالكامل للذكاء الاصطناعي، لكنه يضع كلفة التمويل ضمن حسابات العائد على التوسع. بدأت وكالات التصنيف الائتماني تنظر إلى هذه الحسابات بحذر أكبر. ففي 30 تشرين الأول، غيّرت وكالة «ستاندرد آند بورز» نظرتها المستقبلية إلى «ميتا» من مستقرّة إلى سلبية، من دون خفض تصنيفها الائتماني، بسبب عدم الوضوح بشأن حجم الإنفاق المقبل وقدرة استثمارات الذكاء الاصطناعي على توليد تدفقات نقدية كافية. وتعكس هذه الخطوة انتقال القلق من مجرد تقلبات في أسعار الأسهم إلى تقييم قدرة الشركات على تمويل توسعها، رغم أن «ميتا» لا تزال تتمتع بمركز مالي قوي وتراهن على فرص تجارية واسعة.

وإذا جاءت الأرباح أقل من التوقعات، فقد تؤجّل الشركات إنشاء مراكز بيانات جديدة وتقلّص مشترياتها من الرقائق والمعدات. عندها ينتقل أثر القرار إلى المقاولين ومورّدي التجهيزات والعمال، ثم إلى الجهات التي موّلت المشاريع. وقد تصل بعض الأعباء إلى المستهلكين عندما تُوسّع شبكات الكهرباء أو تُقدَّم حوافز عامة لخدمة طلب لم يتحقق، بحسب العقود والضمانات. وهنا يظهر التفاوت في القدرة على تحمّل الخسائر. إذ تستطيع بعض الشركات الكبرى والمستثمرين توزيع مخاطرهم، بينما لا يمتلك العامل الذي يفقد وظيفته أو المورّد الصغير الذي يخسر عقوده المرونة المالية نفسها. ومع ذلك، لا يعني تراجع الأسهم وحده نشوء أزمة مالية شاملة، إذ يتوقف الأمر على حجم الديون وتوزعها وقدرة المؤسسات على تحمّل الخسائر.

لا تستبعد هذه المخاطر أن يحقق الذكاء الاصطناعي زيادة حقيقية في الإنتاجية، وأن تنشأ عنه أسواق جديدة تبرر جانباً كبيراً من الإنفاق الحالي. لكن نجاح التكنولوجيا لا يضمن نجاح جميع الاستثمارات القائمة عليها. وما كشفته تراجعات الأسواق أخيراً هو أن المستثمرين بدأوا يعيدون حساباتهم بشأن كلفة هذا النجاح والوقت المطلوب لتحويله إلى أرباح. فقد تستفيد المجتمعات من خدمات أفضل وأرخص، بينما يخسر بعض المموّلين رهاناتهم. والأخطر أن كلفة التعثر قد لا تبقى دائماً لدى أصحاب القرار الاستثماري، بل تمتد إلى العاملين والمورّدين والمستهلكين الذين لم يكونوا شركاء في اختيار حجم المغامرة.

* أستاذ في الاقتصاد

sudoku 5234

4	5	1					8	
3		8		4		7		1
	9						5	
9		6				2		8
			4	9	3	6		
1		3						4
	3			2		1		9
6		7	5		9			
				1			7	

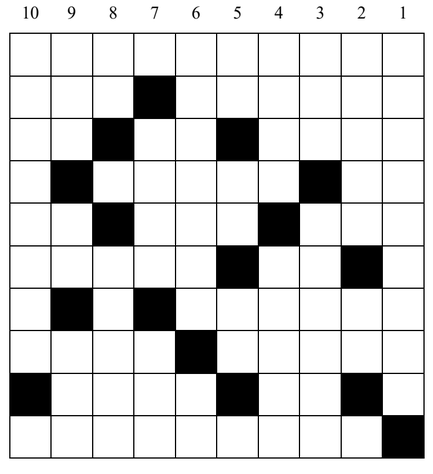
حلول الشبكة السابقة

8	9	1	7	5	4	2	3	6
2	5	4	3	1	6	7	9	8
7	3	6	8	2	9	4	5	1
9	6	8	2	4	5	1	7	3
4	1	5	9	3	7	8	6	2
3	2	7	6	8	1	5	4	9
5	8	2	4	9	3	6	1	7
1	7	3	5	6	2	9	8	4
6	4	9	1	7	8	3	2	5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمات متقاطعة 5234



أفقيا

1- رئيس فنزويلي راحل – 2- المائل اليه – من الطيور – 3- من يُرسل سرّاً لياتي بالأخبار – ما تبقى من فضلات القمح بعد حصاده – نوتة موسيقية – 4- أنت بالأجنبية – عاصمة اوزبكستان – 5- عاب وفضح – تحولت الاوضاع الى الأسوا – قلب – 6- بحر – من انواع السمك – 7- مجلة لبنانية فنية محتجبة – 8- عاصمة ولاية كارولينا الشمالية – مستريح على كرسيه – 9- يشاهد مجزومة – اشجّع – 10- طائرة حربية كانت من عداد السرب الجوي لدى الجيش اللبناني

عمودياً

1- ملحن وموزع موسيقي لبناني – 2- عائلة رئيس جمهورية أميركي راحل – للنفي – 3- مادة لاصقة بالعامية – مؤسس الأكاديمية الفرنسية – 4- محافظة في العراق – ميمون – 5- داس فشدخ – هر بالأجنبية – حرف نصب – 6- محافظة في تركيا – للتاوه – 7- مزّق ثوبه – رجل أسطوري إشتهر بالحمق والبلاهة وإليه تنسب نوادر وفكاهات – 8- متشابهان – مواضع يتوارى ويختفي فيها الشخص – 9- بتلالا اللون – للتمني – أكلت – 10- ملحن لبناني

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- فريال – سلام – 2- ضفدع – لاسكو – 3- لاسال – معين – 4- شت – داما – لتّ – 5- آه – كره – 6- كبّ – ماس – جام – 7- ريبال – هتلر – 8- يل – فوش – بي – 9- الأشوريون – 10- شاكر الموجي

عمودياً

1- فضل شاكر – اش – 2- رفات – بييلا – 3- يدس – بلاك – 4- أعادهما – شر – 5- لا – ألقّوا – 6- مكس – ورل – 7- سامار – هشيم – 8- لسع – هجت – و و – 9- أكيَل – البنج – 10- مونتغمري

كلمة السر 531

كلمة السر من 8 حروف: بلدة لبنانية في قضاء الشوف

الناعمة – بريح – بطمة – جباع – جون – حصروت – داريا – دميت – دير – سرجبال – شحيم – ضهر – عماطور – عميق – غريفة – مزبود – مرستي – مرج – نيحا – وادي الست

م	ز	ب	و	د	ج	ل	د	ل	ا
ح	ي	ر	ب	ب	م	ا	ة	ا	ت
د	ي	ر	ا	ي	ر	ب	ج	م	س
ا	ا	ع	ح	ي	ج	ة	ع	ط	ل
ج	ل	ش	ا	ر	ض	ف	م	ب	ا
ر	ت	ن	س	ل	ه	ي	ا	ه	ي
م	ي	و	ا	ع	ر	ر	ط	ن	د
ن	و	ج	ر	ع	م	غ	و	ي	ا
د	م	ت	ص	م	ي	ر	ي	ح	و
ي	ت	س	ر	م	ح	ة	ق	ا	ة

حلول الشبكة السابقة: بلباو

عملية حسابية 531

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

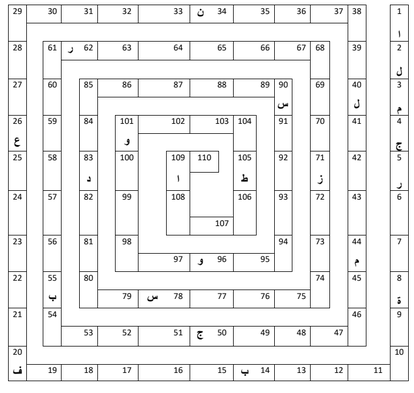
98	X		٪		=	49
٪		X		X		
	X		+		=	48
٪		٪		–		
	X	4	X		=	84
=		=		=		
7		12		93		

حلول الشبكة السابقة

79	–	4	٪	5	=	15
+		X		X		
12	X	6	٪	4	=	18
٪		X		X		
7	X	3	X	4	=	84
=		=		=		
13		72		80		

شبكة العنكبوت 531

إعداد نعوم مسعود



1 – 5 دولة اوروبية
4 – 20 رواية للكاتبة الإنكليزية اغاثا كريستي
20 – 30 شاعر وباحث مصري راحل له ديوان « الجثة الضائعة »
30 – 44 كتاب مذكرات للوزير والنائب اللبناني السابق باسم السبع
44 – 48 بلدة لبنانية في قضاء صور
48 – 55 من ارقى وافخم الفنادق في العالم في امارة دبي
55 – 58 عاصمة جمهورية التشيك
57 – 62 مدينة مغربية
62 – 66 شهر هجري
65 – 72 عدوى فيروسية تصيب الجهاز التنفسي
71 – 75 دولة افريقية عاصمتها كمبتشاسا
75 – 82 من زعماء الثورة الفرنسية
81 – 85 مواطن من بلد عربي
84 – 96 رئيس فنزويلي معتّقل
95 – 98 فنانة مصرية لها اغنية « انا لو زعلانة »
97 – 101 الة موسيقية
100 – 107 عاصمة كازاخستان بين الاعوام التالية 2019 و 2022
106 – 110 ولادة ونسل

حل شبكة العنكبوت السابقة

ابوجا – جان كلود بولس – سان موريتز – تزنيت – تازة خورماتو – توبة بن الحُمَير – ميرانو – نوري باشا السعيد – ديزني لاند – نداء القلب – برلين – نيكول برديويل – لوفر – فرويد – درانسي – سيدني – نيللي – ليسوتو

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5234

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتب وروائي وشاعر وفيلسوف فرنسي (1896-1966). أحد مؤسسي السريالية

6+10+7+1+4+1+7 = 9 ■ عاصمة تاسمانيا = 11+8+5+3 = نبغي ونروم ■ 2+7 = من الحبوب

حل الشبكة الماضية: محسن مخلباف

تحقيق

خريف فرنسا: الحراكُ الداخلي والغضب المُعولم [3]

الكوفية في الحقيبة

ما تكشفه فلسطين عن موروث الاستعمار وحدود القول

باريس – **يزيد عريفي**

شابة تبلغ من العمر اثنين وعشرين عاماً، ابنة عائلة جاءت من تركيا، ونشأت في «ستان»، إحدى الضواحي الشمالية للعاصمة باريس. تدرس في معهد العلوم السياسية (Sciences Po)، تروي لـ«بوندي بلوغ» أنها وقبل الذهاب للتظاهر من أجل فلسطين، تدس كوفيتها في حقيبتها. ليس أولاً للإفلات من رجال الشرطة، بل لتجنب أن يراها والداها. الآن، في أكتوبر/ تشرين الأول 2026، سيكون المرء بحاجة إلى الكثير من الأطروحات حول المواطنة، لكي يشرح هذه الحركة الصغيرة للبد، بين غرفة النوم وباب الدخول. في المنزل، ثمة مخاطر حقيقة عند الظهور في الخارج، لكنها تريد أن يراها الآخرون.

لا تختار هذه الشابة بين والدين خاضعين مزعومين، وبين حداثة سياسية، وهي قادرة أصلاً على تجاوزهما. لكن قلق العائلات المهاجرة له ذاكرة. نحن نعرف ماذا يمكن أن يعنيه التدقيق في الهوية، وماذا يفعله اعتقال ما، بمسيرة طالب جامعي. وما هي كلفة اسم أصبح مشتبهاً به في ملفٍ ما. فالتظاهر يحتاج إلى تفاوض ليس مع الدولة أو العائلة فقط، بل مع الخوف من أن يؤدي نشاطه إلى إيذاء من يحبهم. الكوفية ليست شعاراً فقط لقضية ما. إنها تصبح الشيء الذي يُنقل من خلاله، أو يُتنازع عليه، معرفة بالخطر.

لماذا تحتل فلسطين مثل هذه المكانة في الحركة الاحتجاجية الفرنسية؟ غالباً، نتحدث عن «صراع خارجي». التعبير يكشف خصوصاً عن الشخص الذي ينطق به. بالنسبة إلى عدد من المنحدرين من المستعمرات السابقة، فإن العالم لم يكن أبداً مجزأ بشكل نظيف بين سياسة داخلية فرنسية و«هناك»، أي البعيد. العائلات تتداول أخبار الجزائر، لبنان، سوريا، المغرب أو فلسطين، تجد الروايات، اللغات والصمت. هذا التداول لا يحدد رأياً مشتركاً؛ بل يكشف مدى عبثية الاعتقاد بأن روابط التضامن يجب أن تتوقف عند حدود إدارية. يجب الانطلاق، أيضاً، من فلسطين نفسها. من سلب الملكية، من المنفى، من الاحتلال، من العائلات النازحة، من الحقوق المتنازع عليها ومن الأجيال التي نشأت دون أن تتمكن من تقرير مستقبلها بحرية. إن اختزال هذا الشعب في الوظيفة التي يشغلها في نقاش باريسي سيكون بمثابة عنف فكري إضافي. التضامن لا ينبغي أن يبدأ بالتساؤل عما إذا كان الفرنسيون يظهرون أكثر انسجاماً مع قيمهم، بل ينبغي أن يبدأ بالاستماع إلى الفلسطينيين يقولون ما يعيشونه وما يطالبون به، ثم الوقوف على المسؤوليات وأشكال التضامن الدولي.

في 22 سبتمبر/أيلول 2025، اعترفت فرنسا رسمياً بدولة فلسطين. إنه قرار دبلوماسي حقيقي من العيار نكرانه. ومع ذلك، فهو لا يمحو شروط الوجود في الأراضي الفلسطينية، ولا النقاشات حول وسائل الفعل ضد الاستعمار وانتهاكات القانون الدولي. بالنسبة إلى المنظمات الملتزمة، فإن الرهان لا يختزل في القبول الرمزي لدولة ما على طاولة الأمم. إنه يتعلق أيضاً بالحرية، الموارد، التنقل، الأمن والحق في العودة إلى الأرض الخاصة. الاعتراف باسم على خريطة لا يكفي لاستعادة التحكم في حياة ما.

في فرنسا، انتقل هذا النقاش حتى إلى الجامعات ومدارس الفنون. في أبريل/نيسان 2026، استدعي طالبان من مدرسة الفنون الجميلة في باريس، للمثول أمام مجلس تأديبي على إثر تحرك تضامني. وتم إبعاد آخرين من معهد العلوم السياسية ومن جامعة السوربون. ندد الطلاب بإجراءات الترهيب والقمع؛ وتذرعت الإدارات بأنظمتها الداخلية، وتحدثت عن عمليات تخريب وأنها تريد ضمان استمرارية التدريس. صحيح أنه يجب فحص الوقائع والمسؤوليات، لكن الإطار التأديبي لا يسقط السؤال: لماذا يصبح التضامن مع فلسطين، على فترات منتظمة، موضع نزاع حاد حول حدود الكلام المسموح به؟

هذا السؤال يمس تناقضاً قديماً للفكر السياسي الفرنسي. فالعولمة، تزعم التحدث باسم الجميع، لكن تاريخ الإمبراطورية يذكرنا بأنها تعايشت لفترة طويلة مع توزيع غير متكافئ للإنسانية. «إيميه سيزير»، «فرانتز فانون» وكثيرون آخرون لم يعتبوا فقط على أوروبا لتقصيرها في احترام مبادئها. بل ساءلوا العالم الذي يمكن أن تُصاغ فيه هذه المبادئ، فيما تسود الهيمنة الاستعمارية. هذا هو الفارق بين استجداء قوة ما لكي تكون وفية لنفسها، وبين مطالبتها بكشف حساب عن البنى التي أسهمت في تشييدها. «سعيد بوعمامة» كان يؤكد، في مقابلة في مايو/أيار 2026 خُصّصت لدعم قضة جورج إبراهيم عبد الله، كيف أن جزءاً من الحركة العمالية الفرنسية، استهان لفترة طويلة بالبعد المناهض للاستعمار في الصراع الاجتماعي. وبالتالي، فإن الصعوبات التي يواجهها التضامن مع الفلسطينيين تندرج أيضاً، حسب قوله، في هذا التاريخ.

في الفضاء الفرنسي، يلتقي الدعم للفلسطينيين مع تقاليد متنوعة: جمعيات فلسطينية، مناضلون من عائلات مهاجرة، نقابيون، طلاب، وتجمعات يهودية معارضة للاحتلال والاستعمار. هذه المجموعات ليست قابلة للاستبدال ببعضها. ليس لها جميعاً التواريخ نفسها ولا الكلمات نفسها. تُذكّر أصواتٌ (مثل تجمع «تسيديك» (Tsedek) وهي حركة شبابية يهودية فرنسية يسارية) بأن الهوية اليهودية لا تفرض بالضرورة موقفاً سياسياً واحداً تجاه دولة إسرائيل. وبطبيعة الحال، لا يُعفي وجود هذه الأصوات من واجب مكافحة معاداة السامية؛ بل إنها تُتيح تحديداً رفض التعميمات والأحكام المسبقة التي تزعم التحدث باسم جميع اليهود، تماماً كما تزعم التحدث باسم جميع المسلمين.

يتطلب هذا الموقف يقظةً في اتجاهين، وهو نابعٌ من قناعةٍ مبدئيةٍ لا من باب المجاملة أو الحذر الشكلي؛ فمن جهة، لا يُصبح أي خطاب معادٍ للسامية مقبولاً لمجرد أنه يستعير شعارات التضامن مع فلسطين. ومن جهة أخرى، فإن انتقاد سياسات حكومة ما، أو ممارسات الاحتلال، أو التواطؤ المُفترض لبعض المؤسسات، لا يُعدّ تلقائياً كراهيةً لليهود. إن الخلط بين الأمرين يُضعف النقاش العام، وقد يؤدي إلى إسكات أصواتٍ مشروعة؛ أما الفصل بينهما، فيتطلب التدقيق في الكلمات، والأفعال، والنوايا المثبتة، والسياقات المحيطة، دون الاحتماء بردود الفعل الحزبية الجاهزة. وتذهب المقاربة «الدي-كولونيالية» (المناهضة للاستعمار) إلى أبعد من ذلك.

يتساءل هذا المنظور عمّن يملك الحق في تحديد ما يُعدّ خطاباً «عقلانياً» بشأن مصير الفلسطينيين. ولماذا يتعيّن على أشخاص يرتبطون بالمنطقة بتاريخ عائلي أو سياسي أن يُقدّموا باستمرار شهادات حُسن سلوك قبل أن يُسمح لهم بالتعبير عن رفضهم؟ ولماذا تُعتبر مشاعر طرفٍ ما موقفاً سياسياً طبيعياً، في حين تُتّهم مشاعر الطرف الآخر فوراً بالمغالاة والتطرف؟ لا يتعلق الأمر هنا بمنح أي معسكر حصانةً من النقد، بل برفض قواعد نقاش تُجبر فئةً معينةً على البدء دائماً بتبرير حقها في الوجود.

لقد كتبت «لويزا يوسفي» عن فخّ «نيل الرضا والقبول» هذا، وعن تلك الإملاءات التي تدفع المرء ليصبح ذلك العربي أو المسلم الذي يستعدّ المجتمع المهيمن للتسامح معه. كما يُذكّرنا عملها بأن لحياة الشتات عمقها الخاص وتشعباتها: لغةٌ مفقودة، ودينٌ مُستعاد، وفقدٌ وحداد، ومخيالٌ جمعي، وشعورٌ بالانتماء والجذور. ومن هنا، قد تدخل فلسطين إلى تفاصيل هذه الحياة كحدثٍ إخباريٍّ لا يُطاق، ولكنها تحضر فيها أيضاً بوصفها قضية ذاكرة وكرامة. ولن نتمكن من فهم هذا التضامن إذا اختزلنا بالبحث عن برنامج سياسيٍّ خفيٍّ يختبئ خلف كل كوفية. وفي نهاية المطاف، تخرج طالبة مدينة «ستان» إلى الشارع؛ ولا يحمل هذا الخروج أي مظهر من مظاهر البطولة الاستعراضية، بل قد يعقبه شجارٌ في البيت، أو محاضرةٌ جامعيةٌ فائتة، أو خوفٌ صامتٌ لا يُحكى. لكنه يجسّد قراراً حاسماً: ألا تترك للآخرين سلطة إدارة ضمیرها بالكامل. فلسطين ليست موجودةً لتمنح فرنسا فرصة كي تسائل نفسها ما إذا كانت لا تزال وفيةً لمُثُلها العليا؛ بل هي تُجبرنا على معاينة القيمة الحقيقية للحقوق، والتضامن، والحرية، حين يرفض أصحابها أن يُنتَقّوا ويُفرَزوا سلفاً.

(لويزا لو)



ليست فرنسا من خسرت أفريقيا

من تشاد إلى الهجرة: التاريخ مرويّاً بلسان أهل القضية



(لويزا لو)

عندما تُسأل «كامادجي ديمبا كاريوم» عن حلمها، تتردد قليلاً. فالنقابية التشادية منهكة؛ كانت قد أمضت سنوات طويلة في التظاهر، والاحتجاج ضد السلطات، والمطالبة بظروف كريمة للعيش والعمل. وفي مقابلة نشرتها مجلة أفريك - 21 (Afrique XXI) عام 2024، خلصت إلى القول: «أريد أن أكون حرة وأن أنعم بالسلام».

تحلم النقابية التشادية بشكل خاص برحيل العسكريين الفرنسيين عن بلادها. ولا يمتّ هذا التمني بصلة إلى الحسابات الجيوسياسية بالمعنى المتداول في الصالونات الدبلوماسية؛ بل كل ما تريده هو أن تتمكن من النوم، وأن تستيقظ دون الشعور بأن معركةً جديدة على وشك أن تبدأ.

في الثلاثين من يناير 2025، أعيدت آخر قاعدة عسكرية فرنسية في تشاد إلى الجيش التشادي. وفي باريس، تتحدث الصحافة عن «تراجع»، أو «فكّ ارتباط»، وأحياناً عن «فقدان للنفوذ». وتدور النقاشات حول الخرائط، والشراكات، وتداعيات وصول قوى دولية أخرى. غير أن مفردات «الخسارة» هذه تستحق التوقف عندها: كيف يمكن للمرء أن «يخسر» وجوداً عسكرياً في بلدٍ لا يملكه أصلاً؟ وما الذي يحوّل رحيل جيش أجنبي إلى حدثٍ يُفترض أن تكون فيه القوة الاستعمارية السابقة هي الشخصية المحورية؟ لا تقتصر المسألة هنا على مجرد اختيار للمفردات؛ فجزءٌ أساسي من النظرة الإمبريالية يكمن تحديداً في رد الفعل التلقائي، الذي يُصوّر قرارات الشعوب الأخرى وكأنها انتكاساتٌ خاصة بنا.

ليست منطقة الساحل الأفريقي مسرحاً تؤدي فيه باريس دوراً منفرداً؛ يوجد مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وتشاد تاريخٌ وصراعات مختلفة. وقد حظيت العمليات الفرنسية ضد الجماعات المسلحة بدعم بعض الحكومات، وقوبلت برفض حركات سياسية، وخضعت لتقييمات متباينة. ويتطلب نقدها بجدية أن يتم النظر إلى هذا التعدد في المواقف دون التهرب من سؤال جوهري: مَن الذي كان يحدد الأهداف، ومَن الذي كان يدفع الثمن؟

يشير مصطلح «فرانس-أفريك» (Françafrique) إلى الشبكات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي نُسجت بعد الاستقلال: اتفاقيات دفاعية، دعمٌ لحكام بعينهم، وقنوات نفوذ. صحيحٌ أن العلاقات التجارية ليست كلها سرية، لكن الاستقلال السياسي لم يُلغ دفعةً واحدة التبعية النقدية والعسكرية. فالإمبراطوريات تترك خلفها اتفاقيات، وعاداتٍ في ممارسة السلطة، وأحياناً نخباً تدرّبت على التفكير بلغة المستعمر. وفي مقابلة نُشرت في مايو 2026، يُشدد عالم الاجتماع «سعيد بوعمامة» على استمرار العلاقات الاستعمارية الجديدة (النيوكولونيالية) بعد الاستقلال. غير أن هذا الاستمرار لا يحكم على المجتمعات الأفريقية بأن تُروى قصتها من باريس؛ بل يمنح، على العكس تماماً، معنىً حقيقياً للنضالات التي تطالب بسيادةٍ تمارسها الشعوب بنفسها.

ومع ذلك، فإن رحيل الجنود لا يُعدّ شهادةً بالتحرر؛ ففي عدد من بلدان الساحل، ترفع أنظمةٌ عسكرية شعار السيادة المستعادة، بينما تواجه انتقاداتٍ تتعلق بالحريات العامة وإدارة الحرب. ويمكن للمرء أن يتفهم رفض الوصاية الخارجية دون أن يبارك خيارات مجلس عسكري في قيادة البلاد. إن اختزال مناهضة الإمبريالية في التصفيق للزعيم الذي يوجّه أشدّ العبارات قسوةً إلى فرنسا، لا يكون صالحاً ما لم يكتسب الشعب القدرة على تنظيم نفسه والحق في مساءلة حكّامه، فماذا يعني بالضبط ذلك «النصر» المُعلن؟

تُذكّرنا «ديمبا كاريوم» بهذا المطلب دون تنظير لا طائل منه؛ فمطالبها تدور حول الأجور، والعمل، والسلام، والحريات. وهي ليست مجرد ممثلة ثانوية في صراع لتكسير العظام بين رؤساء الدول. فأي تحرر لا يُغيّر شيئاً في يوميات العاملات، أو أوضاع المدارس، أو الحقوق النقابية، لن يكون قد فعل سوى استبدال سرديةٍ رسمية بأخرى. والنقابية المناضلة تحاول أن تشرح للمستمعين الفرنسيين مدى التقارب بين ظروفهم المعيشية وظروف العمال التشاديين؛ فالتضامن الدولي لا يُفرض بمرسوم استناداً إلى تشابهٍ نظري مجرد، بل يُبنى عبر الاعتراف بتضاداتٍ يمكن أن تتجاوب مع بعضها دون أن تذوب إحداها في الأخرى. في باريس، يُفضّل البعض أحياناً وضع «أفريقيا فرنسية» في مواجهة «أفريقيا روسية» أو «أفريقيا صينية»، وكأن القارة مجرد مجموعة شهادةً بالتحرر؛ ففي عدد من بلدان من الزبائن الجيوسياسيين. هذا التصنيف يمحو السكان الحقيقيين خلف الشركاء الخارجيين لحكوماتهم، كما يطمس التباينات والنقاشات داخل تلك المجتمعات: بين سكان المدن والأرياف، وبين الأجيال، والحركات النقابية، والجمعيات النسوية، والمنظمات الدينية، والتيارات القومية أو الديمقراطية. إن الحق في عدم الخضوع لهيمنة قوةٍ قديمة، لا يعني القبول بالخضوع لهيمنة قوةٍ جديدة؛ لأن السيادة الشعبية ليست مستوردة من «موّرد حصري معتمد».

ويمكن قراءة الإرث الاستعماري أيضاً على الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط؛ نجده في العائلات المشتتة، واللغات التي انتقلت مبتورةً أو مشوّهة، وطرق العمل القديمة التي تحولت إلى مساراتٍ خاضعة للمراقبة. لقد شارك رجالٌ ونساء في إعادة الإعمار الاقتصادي لفرنسا، وولّد أحفادهم في المدن ذاتها التي عملوا فيها. ومع ذلك، وغالباً، يتعامل «الفضاء العام» مع هذه القصص بوصفها «وجوداً مؤقتاً» يتعيّن تبريره. وهكذا، يتم استبدال المنطق القديم القائم على استقدام اليد العاملة، بمنطقٍ جديد من الارتياب الدائم تجاه أبنائها. صحيحٌ أن هذا ليس قدراً محتوماً يطال الجميع بالتساوي، لكن الشبهة تنتقل بسهولةٍ لافتة، حتى بعد اكتساب الجنسية.

في مدينة مرسيليا، ينشط فتىً في السابعة عشرة من عمره، يُشار إليه باسم مستعار هو «بول» في تقرير مجلة «أفريك 21»، ضمن تجمع «بينكادي» (Binkadi)، وهو حراكٌ أسسه قاصرون مهاجرون غير مصحوبين بذويهم. ويدافع أعضاء هذا التجمع عن حقهم في نيل الحماية القانونية، وتوفير المأوى، والرعاية الصحية، والتعليم. وهنا يجب أن نتأمل المفارقة المقلوبة: علينا أن نُدرك حجم هذا الانقلاب في الأدوار؛ فمراهقون يُصنّفهم القانون كفئةٍ بالغة الهشاشة وتستوجب الرعاية، يجدون أنفسهم مضطرين لتنظيم صفوفهم كي يُثبتوا هشاشتهم أمام مؤسساتٍ رسمية تُشكك في أعمارهم أو في صحة وثائقهم. وتُفحص مسارات حياتهم وماسيهم وكأنها مجرد ملفاتٍ إدارية، في الوقت الذي يطلبون فيه، قبل كل شيء، أن يُسمح لهم بالعيش.

هذا مشهدٌ آخر من مشاهد العلاقة بين فرنسا وأفريقيا: فمن جهة، يتيح جواز السفر العمل أو السياحة؛ ومن جهةٍ أخرى، تحول الحدود قاصراً إلى متهم بتزوير سيرته الذاتية. سيكون من التبسيط المخلّ إرجاع كل قاعدةٍ من قواعد الهجرة الحالية إلى قرارٍ استعماري يعود إلى قرنٍ مضى، لكن لا يمكن فهم اللامساواة العالمية في حرية التنقل دون مساءلة التاريخ الطويل للتراتبيات الاقتصادية والسياسية: فمَن الذي يعبر البحر بحرية، ومَن الذي يتعيّن عليه إثبات عمره، وأن يروي قصة جوعه، ثم تعداد خسائره، كل ذلك على أمل الحصول على سقفٍ يأويه؟

في كتابها «الطريقة الكبرى» (La Grande Méthode)، تروي «لويزا يوسفي» رحلة عبور أخرى بين الضفتين: نقل جثمان والدها ليدفن في الجزائر. وستقودنا هذه الرحلة إلى التفكير في الروابط التي تفلت من التصنيفات الرسمية للسفارات والقنصليات: لغةٌ غائبة، ووطنٌ حميم وبعيد في آنٍ واحد، وحياةٌ عيشت هنا، وعودةٌ مرغوبة إلى هناك. ليست هذه القصص مجرد ملحق عاطفي للجيوسياسة؛ بل هي ما يشرح لنا، حقيقة ما فعلته الإمبراطورية (وتوابعها) بالعائلات، وبالمخيال الجمعي، وبإمكانية أن يشعر الإنسان بأكتمال ذاته دون أن يُجبر على اختيار ضفةٍ واحدة.

لقد أرادت «ديمبا كاريوم» أن ترى العسكريين الفرنسيين يرحلون، وقد رحلوا بالفعل عن تشاد. ولم يعد السؤال المطروح اليوم هو كيف يمكن لفرنسا أن تستعيد مكانتها؛ بل ما الذي ستتمكن المجتمعات المعنية من بنائه، والاحتجاج عليه، وتقريره بعيداً عن الوجود الفرنسي، وما الذي ستقبل فرنسا بالتخلي عنه من امتيازاتها دون أن تُسمي ذلك «إهانة». مسار تصفية الاستعمار ليس حفل وداع أنيق بين الدول؛ بل هو صراعٌ حول قدرة الشعوب على تقرير مصيرها، وصولاً إلى أدق تفاصيل حياتها اليومية المعتادة.

يزيد...

الحدث

الخلافات حول «خطّة اليومين» قائمة

أميركا - إيران: تسارُع الخطى نحو مربّع الحرب

طهران - **محمد خواجوئي**

بالتزامن مع ارتفاع حدّة المواجهات بين إيران والولايات المتحدة في مضيق هرمز، وتواصل المشاورات الدبلوماسية التي يجريها وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، في إسلام آباد ومسقط، فضلاً عن الترقّب السائد للقاء الثلاثي الذي يجمع غداً رؤساء الولايات المتحدة وروسيا والصين وتأثيره على مسار الحرب، أثار تقرير لصحيفة «نيويورك تايمز» بشأن ارتباط السدود الإيرانية بمُنشآت الصواريخ، إلى جانب تقرير لشبكة «سي إن إن» حول مساعي إيران لاستخدام «قنبلة قذرة» ضدّ الولايات المتحدة، جدلاً واسعاً، ورفعا نبرة التحذيرات من خطورة «اختلاق سيناريوات» بهدف تبرير ضرب البنى التحتية الإيرانية.

وأعلنت إيران، أمس، مجدّداً، استهدافها راداراً أميركياً في قاعدة «الشيخ عيسى» العسكرية في البحرين، في ثالث هجوم من نوعه خلال خمسة أيام. وفي المقابل، استهدفت الولايات المتحدة مناطق في جزيرة قشم في مضيق هرمز. وبالتوازي مع تصاعد التوتر، التقى عراقجي، أمس، في مسقط، سلطان عُمان، هيثم بن طارق، وزير خارجيته، بدر البوسعيدي، الذي أورد على منصة «إكس»، أنه جرى تبادل وجهات النظر حول «آخر المساعي الدبلوماسية بشأن التحدّيات الإقليمية»، وتأكيد «أهمية استمرار الحوار والتشاور بهدف خفض التوتّر والتوصّل إلى حلول سلمية». أمّا عراقجي، فذكّر بأن بلاده «كانت دائماً جادّة في استخدام الدبلوماسية، وهي تتصرّف بحزم في الدفاع عن سلامة أراضيها ومصالحها الوطنية». وقبل ذلك، استقطبت تصريحات وزير الخارجية الباكستاني، إسحاق دار، خلال مؤتمر صحافي مع عراقجي في إسلام آباد، عن أن طهران قدّمت «خطّة اليومين» للتوصّل إلى اتفاق مع واشنطن، وأنها تنتظر ردّ الجانب الأميركي، انتباه المراقبين، وطرحت أسئلة حول ما إذا كان طرأ تطوّر جديد في هذا الخصوص، بعد إخفاق الجولة الأخيرة من المساعي القطرية.

وأوضح مصدر دبلوماسي مطّلع، لـ«الأخبار»، أن «خطة اليومين» الإيرانية التي تحدّث عنها دار هي نسخة مضغوطة من خطة الأيام السبعة التي قدّمتها إيران في أيلول الماضي، وليست مُقترحاً جديداً». وأضاف أنه «بموجب هذه الخطة، تنفّذ أميركا في اليوم الأول، وبشكل كامل وعملي، جميع التزاماتها، بما في ذلك إنهاء الحروب على كل الجبهات، ورفع العقوبات النفطية، والإفراج عن الأصول الإيرانية المُجمّدة، ورفع الحصار البحري عن الموانئ الإيرانية؛ وفي اليوم الثاني، وعقب إنجاز هذه الخطوات، تقوم إيران بإعادة فتح مضيق هرمز أمام الملاحة التجارية، وتبدأ المفاوضات للتوصّل إلى اتفاق نهائي، يشمل، من بين أمور أخرى، البرنامج النووي الإيراني». وأشار المصدر إلى أن الخلاف بين الجانبين يكمن في توقيت تنفيذ الالتزامات؛ إذ تصرّ إيران على التنفيذ الفوري والمتزامن لكلّ الشروط في المرحلة الأولى، بينما تميل الولايات المتحدة إلى تأجيل بعض الخطوات إلى المستقبل، مع مُطالبة طهران بتقديم تنازلات نووية مُسبقة، وهو ما لم تستطع المساعي القطرية إحداث خرق بشأنه. ومن المستبعد أن توافق واشنطن على «خطة اليومين» الإيرانية، رغم إعلان وزارة الخارجية القطرية، أمس، استمرار المساعي الوسيطة بهدف تقريب مواقف الأطراف من أجل وضع حدّ للحرب.

واشنطن تسعى لاختلاق سيناريوات بهدف تبرير ضرب البنى التحتية الإيرانية (أ ف ب)



وفي غمرة الانسداد الدبلوماسي، تتّجه الأنظار إلى القمة الثلاثية في مدينة شنزن الصينية، بين الرؤساء: الأميركي دونالد ترامب، والروسي فلاديمير بوتين، والصيني شي جين بينغ، لمعرفة ما إذا كانت ستترك بصمة على خريطة التوترات الإقليمية. غير أن الأوساط المتابعة تُبقي سقف التوقعات منخفضاً، ولا سيما أن الاتصالات السابقة على هذا المستوى بين واشنطن وكل من موسكو وبكين لم تفلح في زحزحة الأزمة، في ظلّ انقسام الإدارة الأميركية على الخطوة التالية، وتعقيدات المشهد الداخلي في الولايات المتحدة، والضغوط الإسرائيلية المستمرّة في اتّجاه استئناف الحرب.

في هذا الوقت، أثار تقريران من «نيويورك تايمز» و«سي إن إن»، موجة من الجدل والريبة، إذ ادّعت الأولى، في تقرير استند إلى مطابقة خرائط الضربات الجوية الأميركية والإسرائيلية لمواقع الصواريخ مع شبكة السدود ومشاريع المياه الواسعة في إيران، وجود ارتباط وثيق بين البنى التحتية المائية وتلك القواعد الصاروخية التحت-أرضية، مفترضةً أن بعض هذه المشاريع جرى توظيفها لتأمين إمدادات مُستدامة من المياه والطاقة للمُنشآت العسكرية، بما يقلّل اعتمادها على الشبكة الوطنية. أمّا «سي إن إن» فنقلت عن مسؤولين أميركيين مزاعم حول رصد مؤشرات تفيد بتخطيط إيراني محتمل لاستخدام «قنبلة قذرة» أو أسلحة كيماوية ضدّ مسؤولين في واشنطن، وهي المزاعم التي سارع ترامب إلى القول إنه يأخذها «على محمل الجدّ».

واستدعى التقريران ردّاً إيرانياً فورياً؛ إذ اعتبر المتحدّث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، أن تقرير «نيويورك تايمز» ليس سوى «تضليل إعلامي»، غايته تبرير شنّ هجمات على البنى التحتية الحيوية في البلاد،

> **تقارير إعلامية أميركية تربط منشآت الصواريخ الإيرانية بالسدود وتتحدّث عن احتمال استخدام طهران «قنبلة قذرة»**

مشدّداً على الحماية الخاصة التي يوليها القانون الدولي الإنساني للسدود، بالاستناد إلى المادة 56 من البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف. كما رأى أن ما نقلته «سي إن إن» عن مخطّط إيراني مزعوم لتفجير «قنبلة قذرة» في واشنطن، هو «ادعاءات لا أساس لها»، معتبراً «أنهم يحاولون خطوة بخطوة إنشاء غطاء من الشرعية لمزيد من أعمال العدوان والجرائم». ودخل رئيس البرلمان الإيراني، محمد باقر قاليباف، بدوره، على الخط بنبرة أشدّ، وكتب على منصة «إكس» أنه «إذا كانت السدود القريبة من القواعد الصاروخية ذات استخدام مزدوج، فإن أيّ سد أو ميناء أو محطة طاقة قريبة من القواعد الأميركية أو الإسرائيلية تتمتّع بالاستخدام المزدوج ذاته».

مقالة تحليلية

إسرائيل مجمعة على التهديد... منقسمة على الحرب

علي حيدر، يحيى دبوق

تمرّ إسرائيل، على المستوى الداخلي، بمرحلة قد تكون غير مسبوقة، تتداخل فيها السجالات حول إمكان توجيه ضربة عسكرية إلى إيران قد تفضي إلى مواجهة شاملة، مع التجاذبات السياسية الداخلية، ولا سيما مساعي تشكيل حكومة جديدة برئاسة غادي آيزنكوت، التي يعمل رئيس الحكومة الحالي، بنيامين نتنياهو، على إفشالها. ولعلّ المُتغيّر الرئيس هنا، هو إمكانية أن يستخدم نتنياهو التهديد الإيراني لتغيير المعادلة التي أرستها نتائج الانتخابات، وفرض واقع حربي يهدف إلى دفع خصوم السياسيين إلى الانضمام إلى ائتلاف حكومي برئاسته. وهذا ما دفع رئيس حزب «يشار»، غادي آيزنكوت، ورئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، إلى رفع الصوت عالياً بالتحذير من خطوة كهذه، والتشديد على ضرورة تأجيل أيّ مبادرة عسكرية غير مُلحّة، أو لا تحظى بإجماع الأجهزة الأمنية كافة، بما فيها الجيش.

ولا يحظر القانون الإسرائيلي على الحكومة الائتلافية اتخاذ قرار بشنّ حرب، أو تنفيذ عمليات عسكرية واسعة، إذ تظلّ، بموجبه، مسؤولة عن التعامل مع التطوّرات الأمنية العاجلة. وبحسب «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، فإن المحكمة العليا منحت الحكومات الائتلافية هامشاً واسعاً من التقدير في الشؤون الأمنية والخارجية، لكنها اشترطت وجود حاجة أمنية جوهرية تبرّر القرارات المُتّخذة. ويرى خبراء قانونيون أن ذلك يفرض التنسيق مع المعارضة بشأن تلك القرارات، تجنباً لفرض وقائع جديدة ترثها الحكومة اللاحقة، من دون أن يكون لها دور فيها. لكن هذه القضية تبقى إشكالية، خصوصاً أنها قد تخضع للاجتهاد في تحديد ما إذا كان التحدّي الأمني مُلحّاً أم لا. وفي حالة نتنياهو، تتزايد المخاوف الداخلية من سلوكه، كونه يربط بين تنحيه عن رئاسة الحكومة ومصيره الشخصي والسياسي، فضلاً عن تأثير الانقسامات السياسية الحادّة. في خضمّ ذلك، يحضر موقف الجيش في الاعتبارات التي تستند إليها الحكومة، انطلاقاً من كون الأخير الجهة الموكلة بالتنفيذ، ولديه تقديراته للمخاطر والقيود والجدوى والكلفة. وعادة ما يعرض الجيش هذه التقديرات أمام المستوى السياسي، الذي يملك صلاحية اتخاذ القرار الملزم للمؤسسة العسكرية. ويكشف التاريخ الإسرائيلي أنه لم يسبق أن قرّرت الحكومة شنّ حرب كان الجيش يعارضها، فيما سبق للأخير أن كبح نتنياهو في عمليات عسكرية، لكن عندما لم يكن مستقبل زعيم «الليكود» السياسي والشخصي مطروحاً على المحك. يُضاف إلى ما تقدّم أن رئيس الأركان، إيال زامير، أوصى، بحسب تقارير إسرائيلية، بأن لا يتمّ اللجوء إلى أيّ عملية عسكرية ضدّ إيران إلّا بمشاركة الولايات المتحدة، التي لا يبدو رئيسها، دونالد ترامب، إلى الآن، حاسماً في نيّته العودة إلى هذا الخيار، غير المضمون النتائج أو المأمونة تداعياته.

> **المُعارضة ترفع الصوت بالمُطالبة بتأجيل أيّ خطوة عسكرية غير مُلحّة**

ما طبيعة التهديد الذي يستدعي مبادرة عسكرية مباشرة لاجتثاثه؟ فالمعلومات المُتداولة لا تتضمّن تحديداً له، بل تكتفي بالإشارة إلى أهداف لا تفقد أهميتها بمرور الوقت، ويمكن استهدافها الآن أو لاحقاً، الأمر الذي يُبقي دوافع الاستعجال موضع تساؤل. وعلى أيّ حال، تبدو الخيارات المُتاحة أمام صانع القرار في تل أبيب محصورة في ثلاثة، جميعها محكومة، بدرجات متفاوتة، بالموقف الأميركي: أولها، القبول باستمرار الحصار والضغط الاقتصادي على إيران، وهو المسار الذي ترجّحه واشنطن حالياً، انطلاقاً من تقدير بأن مفاعيل الضغط ستظهر خلال الأسابيع والأشهر المقبلة، بما يدفع طهران إلى تليين مواقفها، من دون الحاجة إلى جولة جديدة من الضربات العسكرية. أمّا الثاني، فهو القبول بتسوية أميركية ناقصة مع إيران، تكاد تمثّل مصدر القلق الإسرائيلي الأكبر؛ فاتفاق يفضي إلى فتح مضيق هرمز، ويتضمّن تنازلاً إيرانياً جزئياً في الملف النووي، في مقابل رفع الحصار وتخفيف العقوبات والإفراج عن أموال إيرانية مُجمّدة، قد يكون مقبولاً أميركياً، لكنه، من المنظور الإسرائيلي، يكرّس واقع ما بعد حرب لم تحقّق أهدافها، ويتيح لطهران تثبيت موقعها وتعزيز قدراتها ونفوذها الإقليمي، فضلاً عن ترسيخ استقرار نظامها، بما يُبقي احتمال عودته إلى تهديد إسرائيل قائماً في مرحلة لاحقة.

ويبقى الخيار الثالث، وهو المبادرة إلى مواجهة عسكرية إسرائيلية «للحشد» للتعاون مع شرطة الطاقة، ومرافقتها على امتداد الأنابيب النفطية، بل وحفر المناطق المحيطة بها للتحقّق من سلامتها. لكنه شدّد في الوقت نفسه على الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، مشيراً إلى سقوط أكثر من مئتَي شهيد من مقاتلي «الحشد» خلال الدفاع عنها. أمّا الحكومة فتتمسّك بأن تحركها يستند إلى نتائج تحقيقات رسمية «رصدت تلاعباً في أنابيب النفط ووجود مصاف، وخزانات، وصهاريج داخل المنطقة». وأكّد المتحدث باسمها، حيدر العبودي، أن «الزبدي وجّه القوات المسلحة بالدخول إلى جرف الصخر»، مشيراً إلى أن «كاميرات وزارة الداخلية عزّزت المعلومات الاستخبارية بشأن عمليات التهريب، وأن اللجنة التحقيقية تتابع التجاوزات في المنطقة ومناطق أخرى. كما شملت الإجراءات إعفاء 9 مسؤولين أمنيين وإداريين وإحالة المتورطين إلى القضاء».

لكن تحويل ملف التهريب إلى مواجهة مفتوحة مع الفصائل، يثير تساؤلات حول حسابات الحكومة وقدرتها على إدارة تداعيات القرار. وفي هذا الإطار، ينبّه الخبير الاستراتيجي، علي الشمري، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن الزبدي يندفع نحو معركة مُعقدة لكسر إرادة سياسية وعسكرية، من دون تقدير كافٍ للتوازنات الأمنية والبنيوية في البلاد. ويعتبر أن «ملفاً مُغلقاً منذ نحو عقد لا يمكن معالجته بمنطق الاقتحام والإنذارات، بل يحتاج إلى تسوية سياسية وحوار داخل الإطار التنسيقي»، محذّراً من أن «الصدام بين الجيش والفصائل قد يفتح جبهات اضطراب جديدة».

تقرير

مساعٍ لكبح «مغامرة» الزيدي

قاآني في العراق موفداً من خامنئي

بغداد - **فقار فاضل**

مع تفاقم أزمة جرف الصخر، جنوبي بغداد، نتيجة إصرار رئيس الحكومة العراقية، علي الزيدي، على اقتحام المنطقة حتى لو أدّى ذلك إلى صدام مع «كتائب حزب الله»، وفي ظلّ المهلة التي منحها الأول للأخيرة لإخلاء المنطقة وتنتهي مساء بعد غدٍ، بدأ قائد «فيلق القدس» في «الحرس الثوري الإيراني»، إسماعيل قاآني، تحركاً عاجلاً في العراق لاحتواء التصعيد، ومنع انزلاق الخلاف إلى مواجهة مُسلّحة. وقال مصدر في «الإطار التنسيقي»، لـ«الأخبار»، إن قاآني وصل إلى العراق موفداً من المرشد الإيراني الأعلى، آية الله مجتبى خامنئي، في مهمّة تهدف إلى إنهاء الأزمة قبل انتهاء المهلة الحكومية. وأشار إلى أن قاآني زار النجف، قبل أن يُجري سلسلة اجتماعات مع قيادات فصائل مقاومة، وشخصيات سياسية بارزة في «الإطار التنسيقي»، في بغداد، وذلك لبحث الخيارات الممكنة. وكشف أن المسؤول الإيراني أبلغ المجتمعين بأنه «جاء بمهمّة محدّدة لإنهاء الأزمة، وأنه لا يريد العودة إلى طهران من دون التوصّل إلى حلول»، مشدّداً على «ضرورة التهدئة وممارسة ضغوط سياسية على الزبيدي لمنعه من اللجوء إلى الخيار العسكري». إلّا أن الاجتماعات لم تحقّق اختراقاً حتى الآن، في ظلّ تمسّك رئيس الوزراء بقراره ورفضه تمديد المهلة. ويشير المصدر إلى أن ترتيبات تجري لعقد لقاءات إضافية مع أطراف سياسية وفصائلية، في محاولة لتقريب وجهات النظر، فيما لم يُحسم بعد احتمال عقد لقاء مباشر بين قاآني والزبيدي.

وتتضمّن مُقترحات الحلّ المُتداولة، وفق المصدر نفسه، استبدال القوات التابعة لـ«كتائب حزب الله» في جرف الصخر، بالوية من «الحشد الشعبي» تمثّل أطرافاً متعدّدة، إلى جانب قوات الشرطة الاتحادية، مع إسناد من «جهاز مكافحة الإرهاب»، بما يسمح بإعادة ترتيب المسؤولية الأمنية من دون دخول الجيش في مواجهة مباشرة مع «الكتائب». غير أن هذا الطرح، الذي تزامن تداوله، مع تقارير عن رفع جاهزية القطعات العسكرية الحكومية، وإعادة انتشارها في محيط المنطقة، لا يبدو مضموناً. وكان انتهى اجتماع طارئ لـ«الإطار التنسيقي»، مساء أول من أمس، إلى خلافات حادّة بين قادته والزبيدي، بعدما أبلغ الأخير المجتمعين رفضه التراجع عن قرار فرض السيطرة الحكومية الكاملة على المنطقة. ووفق المعلومات، حذّر كلّ من رئيس منظمة «بدر»، هادي العامري، والأمين العام لـ«كتائب سيد الشهداء»، أبو الاء الولائي، ورئيس «المجلس الأعلى الإسلامي»، همام حمودي، من أن استخدام القوة قد يفتح الباب أمام اقتتال شيعي - شيعي، لا تقتصر تداعياته على جرف الصخر، بل قد تمتدّ إلى مدن أخرى.

ولا تبدي «كتائب حزب الله»، من جهتها، استعداداً للانسحاب تحت ضغط المهلة. ويعتبر قيادي في أحد فصائل المقاومة، في حديث إلى «الأخبار»، أن «لغة التهديد والوعيد التي يستخدمها الزبيدي، وتحديد مهل زمنية، تمثّل فقاعات إعلامية» تفتقر إلى الحكمة والمسؤولية، مضيفاً أنها «تخدم أجندات إقليمية ودولية تستهدف تقليص نفوذ المقاومة». ويشير إلى أن «جرف الصخر ليست مجرّد مساحة جغرافية، بل ترتبط بذاكرة المعارك والتضحيات التي قدّمتها الفصائل خلال الحرب على تنظيم داعش الإرهابي»، محذّراً من أن «محاولة فرض واقع جديد بالقوة قد تدفع البلاد إلى مُنزلقات خطيرة». ويرفض القيادي الرواية الحكومية بشأن وجود مصاف ومُنشآت لتهريب النفط، ذاهباً إلى أن «تضخيم طبيعة المعامل الموجودة في المنطقة يهدف إلى تغليف استهداف سياسي للفصائل بعنوان مكافحة التهريب». وفي السياق نفسه، يقول القيادي في «الكتائب»، أبو طالب السعيدي، إن فصيله لا يعتزم القتال مع الأجهزة الأمنية، واصفاً هذا الاحتمال بأنه «حلم بعيد»، مؤكّداً أن الفصيل لن ينسحب من جرف الصخر.

من جهته، حاول قائد عمليات الفرات الأوسط في «الحشد الشعبي»، اللواء علي الحمداني، التقليل من احتمالات الصدام، مؤكداً، خلال مؤتمر صحافي في جرف الصخر حضرته «الأخبار»، أن «الحشد والأجهزة الأمنية إخوة متحابون، وقاتلوا معاً ضد الإرهاب». وأعلن استعداد قوات «الحشد» للتعاون مع شرطة الطاقة، ومرافقتها على امتداد الأنابيب النفطية، بل وحفر المناطق المحيطة بها للتحقّق من سلامتها. لكنه شدّد في الوقت نفسه على الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، مشيراً إلى سقوط أكثر من مئتَي شهيد من مقاتلي «الحشد» خلال الدفاع عنها. أمّا الحكومة فتتمسّك بأن تحركها يستند إلى نتائج تحقيقات رسمية «رصدت تلاعباً في أنابيب النفط ووجود مصاف، وخزانات، وصهاريج داخل المنطقة». وأكّد المتحدث باسمها، حيدر العبودي، أن «الزبدي وجّه القوات المسلحة بالدخول إلى جرف الصخر»، مشيراً إلى أن «كاميرات وزارة الداخلية عزّزت المعلومات الاستخبارية بشأن عمليات التهريب، وأن اللجنة التحقيقية تتابع التجاوزات في المنطقة ومناطق أخرى. كما شملت الإجراءات إعفاء 9 مسؤولين أمنيين وإداريين وإحالة المتورطين إلى القضاء».

لكن تحويل ملف التهريب إلى مواجهة مفتوحة مع الفصائل، يثير تساؤلات حول حسابات الحكومة وقدرتها على إدارة تداعيات القرار. وفي هذا الإطار، ينبّه الخبير الاستراتيجي، علي الشمري، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن الزبدي يندفع نحو معركة مُعقدة لكسر إرادة سياسية وعسكرية، من دون تقدير كافٍ للتوازنات الأمنية والبنيوية في البلاد. ويعتبر أن «ملفاً مُغلقاً منذ نحو عقد لا يمكن معالجته بمنطق الاقتحام والإنذارات، بل يحتاج إلى تسوية سياسية وحوار داخل الإطار التنسيقي»، محذّراً من أن «الصدام بين الجيش والفصائل قد يفتح جبهات اضطراب جديدة».

◄ إعلانات رسمية

إعلان
عن القاضي العقاري في الجنوب
طلب علي أيوب بوكالته عن عباس محمود حمزى شهادة قيد بدل ضائع للعقار رقم /527/ مجدلزون.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
القاضي العقاري
ماتيلدا توما

إعلان
عن القاضي العقاري في الجنوب
طلب ربيع محمد القنواتي بوكالته عن هادي علي فرحات شهادة قيد بدل ضائع للعقار رقم /556/ خزيز.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
القاضي العقاري
ماتيلدا توما

إعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب محمد خضر غلايني بصفته وكيل عن عماد إحسان الكوى سند تمليك بدل ضائع باسم عماد إحسان الكوى عن حُصته بالعقار /1264/ منطقة ميناء الحصن العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب ماهر زاهر المصري بالوكالة عن علا إبراهيم البشواتي بوكالتها عن عصام ووليد أولاد إبراهيم البشواتي سندات بدل عن ضائع للعقار /1578/ منطقة ددة.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب محمد سمير عبدالرحمن بصفته أحد ورثة المُتوفية رخيمه علي ديب والأخيرة بصفتها أحد ورثة المُتوفي علي ديب علي العرداني سند بدل ضائع للعقار /1123/ - /812/ - /811/ و/810/ بساتين طرابلس.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلبت اميمه محمود وسيم ملك بصفتها أحد ورثة المُتوفي محمود وسيم الحاج رامز ملك سند بدل ضائع للعقارين /2017/ مقسم 18 بساتين طرابلس و/1481/ مقسم 35 القلمون.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب غسان عزيز الصميلي بالوكالة عن باسكال يوسف أبي حساب بوكالتها عن ماري بطرس يونس بصفتها أحد ورثة المرحوم بطرس بن فارس يونس سند بدل عن ضائع للعقار /385/ منطقة شاتين العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب ميشال يوسف الخوري بالوكالة عن ساره بولس الخوري يوسف يزبك سند بدل عن ضائع عن حُصتها بالعقار /933/ منطقة تولا - زغرتا العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
صادر عن الغُرفة الابتدائية الثالثة في الشمال - غُرفة الرئيسة رانيا بشاره.
مُوجه إلى المُستدعى ضدهم: أنطوني وجون وجورج وجوزفين واميو مخايل جرجس كرم وهم من بلدة بزعون أصلاً ومجهولي محل الإقامة حالياً بالدعوى رقم 2026/92.
تدعوهم هذه المحكمة لاستلام الاستدعاء ومُرفقاته المرفوع ضدكم من المُستدعيين: رامي بو فراعة ويوسف دميان وكيلهما المُحامي إيلي واكيم بدعوى إزالة الشيوع المُقامة على العقار رقم /88/ منطقة النخلة العقارية وذلك خلال مُهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان واتخاذ مقام لكم يقع ضمن نطاق هذه المحكمة وإبداء مُلاحظاتكم الخطية على الدعوى خلال مُهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ وإلا يُعتبر كُل تبليغ لكم لصقاً على باب المحكمة صحيحاً باستثناء الحُكم النهائي.
رئيس القلم
مرينا الحصري

تبليغ مجهول المقام
تدعو محكمة إيجارات بيروت برئاسة القاضي فاطمة بزي المُدعى عليها: شركة Motion للدعاية والتسويق تجارة عامة ش.م.ل. للحُضور إلى القلم لإستلام أوراق الدعوى 2026/17 المُقامة من ريما النويري ورفاقها والرامية إلى تعيين خبير وإسقاط حق المُدعى عليها في التمديد القانوني وإلزامها بإخلاء المأجور في الطابق الرابع شرقي من العقار رقم /167/ عين المريسة العقارية.
رئيس القلم بالتكليف
نادين مشموشي



على الغلاف

أكبر محاكمة جماعية لرجال الدين الشيعة

البحرين تعلن الحرب... على مواطنيها

سناء أحمد إبراهيم



أصدرت المحكمة الجنائية الكبرى في البحرين أحكاماً ضدّ 69 شخصاً (من الويب)

يمضي النظام البحريني في حملة القمع والتضييق المتصاعدة منذ بدء الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران، والتي تستهدف شريحة واسعة من المواطنين بذريعة التضامن مع طهران. ويبدو النظام، في هذا السياق، مستعداً للذهاب إلى أبعد الحدود في الانتقام من الرموز الدينية التي رفضت انخراطه غير المباشر في الحرب، وهو ما دلّ عليه تنفيذه أكبر مُحاكمة جماعية استهدفت القيادات الشيعية في البلاد. وأصدرت المحكمة الجنائية الكبرى في البحرين، الإثنين، أحكاماً ضدّ 69 شخصاً، راوحت بين السجن لمدّة 15 عاماً والسجن المؤبّد، وطاولت 60 عالم دين شيعياً، وتسعة منشدين دينيين، تحتجز السلطات 56 منهم، بينهم 47 عالم دين وتسعة روادید. كذلك، أصدرت أحكاماً غيابية بحق 13 عالم دين، في مقدّمهم رجل الدين المنفيّ إلى إيران، الشيخ عيسى قاسم، الذي حُكم عليه بالمؤبّد إلى جانب 63 آخرين، فيما حُكم على خمسة بالسجن لمدّة 15 عاماً. ووجّهت إلى المحكومين تهماً عدّة تتعلّق بالإرهاب، من بينها تأسيس «جماعة إرهابية للإطاحة بالنظام الدستوري»، ونشر نظرية «الولي الفقيه» الإيرانية عبر المساجد والتجمّعات الدينية المحلية.

الحكم الذي كان من المُفترض أن يُصدر في 22 من الشهر الحالي، قرّرت السلطات تقديم موعد النطق به بين ليلة وضحاها، معلنةً موعد الجلسة ليل الأحد - الإثنين، التي كشفت «هيئة شؤون الأسرى في البحرين» جزءاً من كواليسها، مستندةً إلى معلومات حصلت عليها من أحد العلماء الذين حُكم عليهم بالمؤبّد. ووصف العالم مشهد الجلسة بالقول: «عند دخولنا المحكمة، كان القاضي (جاسم محمد جاسم العجلان) في حالة من الارتباك، هو وفريقه، كما بدا عليهم. وفور بدء الجلسة، أمسك القاضي «العجلان» بورقة ونادى بأسماء محدّدة، ليخاطبهم مقتضباً: «أنتم سجن 15 سنة، وباقي المتهمين جميعاً السجن المؤبّد»، وفور إنهاء النطق بالحكم، سارع هو وفريقه إلى مغادرة قاعة المحكمة بشكل متعجّل ومرتبك». ويعكس ذلك، وفق الهيئة، «الطبيعة المُعدّة سلفاً لهذه الأحكام القاسية، والافتقار إلى أبسط معايير المُحاكمات العادلة والإجراءات القضائية الرصينة».

وفي حديث إلى «الأخبار»، يبيّن رئيس الهيئة، جعفر يحيى، أن «الحكم الجائر بحق جمع من رجال الدين، يمكن عبر النظام القضائي استئنافه وإيصاله إلى مرحلة التمييز، إلا أن هذا الأمر يحتاج إلى وقت طويل جداً»، مؤكداً أن «الواقع القضائي مع هذا النظام لن يوصل إلى نتيجة، إلّا إذا مورست ضغوط دولية حقوقية وسياسية ودبلوماسية على السلطات لتغييره، ودون ذلك فإن هذا النظام السياسي سيصرّ على هذا الحكم، ويريد إبقاء العلماء خارج الشارع وخلف القضبان». ويصف مدير المكتب السياسي لـ«ائتلاف 14 فبراير» في البحرين، إبراهيم العرادي، بدوره، ضغوط دولية على التعايش مع الإرادة الشعبية والعلمائية التي ترفض الانتماء إلى جبهة التطبيع والعمالة للأميركيين والصهاينة». واعتبر أن المحاكمة تندرج في سياق دور النظام البحريني الذي أراد أن «يُثبت عمالته عبر فتح جبهة داخلية لاستهداف علماء الشيعة ورموزهم؛ سعياً منه لمُمارسة الابتزاز على الجمهورية الإسلامية، ومُحاصرة مؤيّديها في معركة الدفاع المُقدّس عن أرضهم وكرامتهم». أمّا الشيخ عيسى قاسم، فأكّد أن «البحرين وشعبها لا يريدان الحكم القائم فيها، المسيطر بالقوّة في ظلم عظيم على الكبير والصغير»، مشيراً إلى أن النظام يريد أن يلمس «صوت الوعي والحرّة والكرامة والحرية الطاهرة، وأن تغيب الكلمة الرسالية والمُربّية على الحقّ والشجاعة والبذل في سبيله في الطوامير وغياهب السجون».

> منظّمات حقوقية وثّقت ما تعرّض له المُعتقلون من احتجاز في أماكن غير معلومة

ورأى «لقاء المعارضة في الجزيرة العربية»، من جهته، أن «ما يجري في البحرين لم يعُد شأناً قضائياً يمكن عزلُه عن سياقه السياسي، ولا مجرّد أحكام تَصدر بحق أفراد وتنتهي آثارها عند أبواب المحاكم. نحن أمام قضية تتجاوز أسماء المحكوم عليهم وأعوام السجن التي فُرضت عليهم، لتلامس جوهر العلاقة بين السلطة والمجتمع، وبين الدولة ومواطنيها، وبين القانون والعدالة وحرية المُعتقد»، معتبراً أن هذه الأحكام تمثّل تطوراً بالغ الخطورة، وتستدعي مُساءلة سياسية وحقوقية لا يجوز التغافل عليها أو التقليل من شأنها. كذلك، دانت منظمات حقوقية، بينها «منظمة البحرين للحقوق والديمقراطية» (بيرد)، الأحكام الصادرة بحق رجال الدين، في حين بيّن مدير المناصرة في المنظمة، أحمد الوداعي، لـ«الأخبار»، أن الاتهامات الموجّهة ضدّ المعتقلين تمحورت حول «الارتباط بإيران، والترويج لأيديولوجية الولي الفقيه، ومحاولة استبدال النظام الدستوري».

وتعليقاً على الأحكام، نشر الوداعي، عبر حسابه في منصة «إكس»، أن «هؤلاء الأفراد ضحايا للصراع الدائر في المنطقة. ندين هذه الأحكام الجائرة بشدّة. لقد انتزعت هذه الملاحقات القضائية القيادات الدينية من مجتمعاتها، وتركت عائلاتهم تعيش تحت وطأة التهديد والخوف وعدم اليقين»، عادّاً إياها «اعتداء على عقيدة المجتمع الشيعي في البحرين وهويته، يُنفّذ من خلال المحاكم. إن القضاء الذي يفشل في التعامل مع مزاعم موثوقة بالتعذيب يحوّل نفسه إلى أداة لاضطهاد. وهذه الأحكام تزيد من حجم الظلم»، معتبراً أنه على حلفاء النظام البحريني، ولا سيما بريطانيا والولايات المتحدة، المطالبة علناً بوقف اضطهاد الشيعة، وحثّ البحرين على الإفراج عن المعتقلين تعسّفياً.

وكانت منظمات حقوقية وثّقت ما تعرّض له المعتقلون من احتجاز في أماكن غير معلومة، واستجوابهم من دون حضور محامين، وتعصيب أعينهم وتقييد أيديهم لفترات طويلة، وإجبارهم على الوقوف، وحرمانهم من النوم، وغيرها من الانتهاكات التي استمرّت داخل أروقة المحاكم، مع إجبارهم على التوقيع على إفادات مُطوّلة لم يُسمح لهم بقراءتها.

...والسعودية تهرب من اليمن إلى إعدام القصّر!

سناء أحمد إبراهيم

في وقت تتعثّر فيه حربها ضدّ حركة «أنصار الله» في اليمن، تصعّد السعودية إجراءاتها ضدّ معتقلي الرأي من أبناء المنطقة الشرقية؛ إذ أعدمت 7 منهم في أقلّ من شهر (بين 17 تشرين الأول و14 تشرين الثاني الحالي)، بينهم اثنان كانت قد وُجّهت إليهما اتهامات بالتظاهر، وهما قاصران، فيما كانت جميع الإعدامات من صنف القتل التعزيري، أي إن الأحكام فيها صادرة وفقاً لتقدير القاضي، لا استناداً إلى عقوبة مُدرَجة ضمن النظام القضائي في البلاد. وفي أحدث تلك الإجراءات، أعلنت وزارة الداخلية، السبت، إعدام الناشط البارز في الحراك المطلبي فاضل الصفواني، والقاصر جواد عبد الله قريريص، وهما من بلدة العوامية في القطيف. ووجّهت السلطات إلى المُعدَمين اتّهامات من بينها «انضمامهما إلى تنظيم إرهابي خارجي بهدف زعزعة الأمن والاستقرار، وإطلاق النار على رجال الأمن والمركبات الأمنية باستخدام الأسلحة والقنابل، وحيازة الأسلحة والذخيرة الحية، وتوفير الدعم لتمويل وتنفيذ عمليات إرهابية داخل المملكة»؛ وهي التهم نفسها التي سبق أن وجّهتها السلطات إلى الضحايا الذين أعدمتهم على خلفية سياسية.

وقريريص، الذي اعتُقل نهاية كانون الأول 2017، كانت تعرّضت عائلته لأوجه متعدّدة من الاضطهاد، بعد مشاركته هو وإخوته في الحراك المطلبي. إذ قُتل أخوه علي عام 2011 خلال مشاركته في إحدى التظاهرات السلمية، واعتُقل أخوه مرتجى عندما كان عمره 14 سنة، وعُرف بأنه أصغر سجين سياسي، كما اعتُقل منذ 2014 أخوه رضا وحُكم عليه بالسجن 12 سنة، فضلاً عن اعتقال والده وتعريضه للتعذيب. ووثّقت «المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان» بقاء جواد في السجن الانفرادي لمدة 270 يوماً، وتعرّضه للتعذيب بالضرب المُبرح. وعندما أبلغ القاضي بما تعرّض له، وبإجباره على التوقيع على اعترافات مُنتزَعة بالقوة وتحت وطأة التعذيب، تجاهل القاضي طلبه تقديم مقاطع التسجيلات التي تثبت تعذيبه، وإحضار المحقّق وكاتب الضبط لأخذ شهاداتهما حول ما جرى له. ورغم أنه كان قاصراً عند توجيه الاتهامات إليه، قضت السلطات بإعدامه بموجب رأي القاضي لا بموجب نص قانوني، ولم تُطبَّق عليه قانون الأحداث الذي يمنع الحكم بأكثر من 10 سنوات من السجن بحق القاصرين. وخلال فترة اعتقاله، تحدّثت منظمات حقوقية دولية عن قضيته، كما خلص فريق الأمم المتحدة العامل المعنيّ بالاحتجاز التعسفي إلى أن احتجازه واحتجاز أربعة آخرين كانا تعسّفيَّيْن، وطالب بالإفراج عنهم. غير أن الرياض أعدمت أربعة من الخمسة الذين تناولهم الرأي الأممي، فيما لا يزال خطر القتل يهدّد حياة يوسف المناسف.

> قفز عدد عمليات الإعدام التي نفّذتها السلطات، منذ بداية العام الحالي، إلى 210

إلى جانب قريريص، أعدمت السعودية الناشط فاضل الصفواني، الذي يُعدّ أحد أبرز منظّمي التظاهرات السلمية في القطيف (2011)، والذي ظهر عام 2014 في وثائقي «السعودية: الحراك السري» لشبكة «بي بي سي» البريطانية، وتحدّث فيه عن مُداهمة منزل عائلته، ونقل مطالب المتظاهرين المتمثّلة بالحقوق والكرامة والحرية السياسية، والصفواني، وهو فوتوغرافي، اعتقلته السلطات في 31 كانون الأول 2020، إلى جانب شقيقة علي الصفواني وجواد قريريص وآخرين، اتّخذ من عدستة سلاحاً لمواجهة القمع الذي كان يتعرّض له المتظاهرون. وهو وثّق، في تسجيل سابق، ما يتطلّع إليه والآخرون قائلاً: «أطالب بحقوق الجميع وليس كطائفة واحدة، بغضّ النظر أن هذا شيعي أو سني، احنا طالبنا ككل حرية، عدالة، حقوق، كل شي»، ما عندنا شي احنا أصلاً...».

وبحسب مصدر أهلي فضّل عدم الكشف عن هويته، تحدّث إلى «الأخبار»، فإن عائلتَي الشهيدَين علمتا بإعدامهما عبر منصات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، تماماً مثلما جرى مع مختلف عائلات الضحايا التي علمت بقتل أبنائها بهذه الطريقة. ويلفت المصدر إلى أن السلطات لم تبلغ العائلتَين بنيّة الإعدام، ولم تسمح لهما بتوديع ابنيهما، رغم ما يكفله القانون الدولي من حق للمعتقلين. ويضيف أن «جرائم النظام السعودي لم تتوقف عند الإعدام، بل تتجاوز ذلك إلى حرمان العائلة من جثمان شهيدها، أو حتى معرفة مكان مواراة جسده، وتكتفي بالقول إنه في «مقابر المسلمين»»، متابعاً أن «السلطات تمنع عوائل ضحايا الإعدام من إقامة مراسم العزاء أو قبول التعازي، في تضييق يشمل جميع العوائل بل المنطقة بأكملها»، وهو ما يرى فيه «عقاباً جماعياً تريد من خلاله السلطات أن تبثّ الرعب والترهيب في نفوس الأهالي».

من جهته، يدرج قريب أحد المُعدَمين، في حديث إلى «الأخبار»، الإجراءات الأخيرة في سياق «هروب ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، من الهزائم التي يُمنى بها في الحرب في اليمن». وهذا ما ذهب إليه أيضاً «لقاء المعارضة في الجزيرة العربية» الذي اعتبر أن النظام السعودي «يلجأ إلى استعراض بطولاته الوهمية على أجساد الأسرى العُزّل، كلما تكبّد الهزائم في عدوانه على اليمن، محاولاً التعويض عن إخفاقاته العسكرية والسياسية بسفك الدماء المعصومة». وكانت أعلنت وزارة الداخلية، في 17 تشرين الأول الماضي، إعدام كلّ من القاصر حسن زكي الفرج، والمعتقلين السياسيين، محمد منير محمد الزاهر، وعلي عبد رب الحسين الشيخ، ورضا محمد علي آل أبو عبد الله، وعلي حسن أحمد آل ربح. وبهذه الإعدامات السياسية، قفز عدد عمليات الإعدام التي نفّذتها السلطات، منذ بداية العام الحالي، إلى 210.

وتعليقاً على العمليات الأخيرة، رأت «المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان» أن إعدام قريريص والصفواني يبيّن كيف توظّف السلطات قضايا «مكافحة الإرهاب» لمعاقبة ناشطين ومشاركين في الاحتجاجات، منبّهة إلى أن إعدام قريريص، بعد أقلّ من شهر على إعدام حسن زكي الفرج، يؤكّد استمرار تنفيذ أحكام الإعدام في قضايا شملت أفعالاً نُسبت إلى المتّهمين في طفولتهم، رغم تعهّدات السعودية بإنهاء هذه الممارسة، المحظورة بشكل صريح بموجب «اتفاقية حقوق الطفل».

قضية

استرضاء أميركا بالمواقف... والثروات

تونس تحت عباءة سعيد: البوصلة تتّجه غرباً

غسان بن خليفة *

فاجأ إعلان السفارة الأميركية في تونس، أواخر تشرين الأول الماضي، تخصيص 1,5 مليون دولار لشركة استشارات أميركية تتولّى «مساعدة» مشروع «القصعات» للفوسفات في القصرين، الذي تُطوّره شركة «فوسكو» (PhosCo) الإسترالية، على استقطاب استثمارات أميركية قد تتجاوز مئة مليون دولار، كثيراً من التونسيين ممّن يعتقدون أن القطاع حكرٌ على الدولة. والحال أن «مجلة المناجم» (الرسمية) الصادرة عام 2003 أتاحت الاستثمار في الفوسفات، ومُنحت بموجبها رخص تنقيب لشركات أغلبها تونسية، وإن ظلّ الاستخراج شبه محصور في «شركة فسفاط قفصة» العمومية. غير أن الإعلان، على ما يكشفه من شهية أميركية مفتوحة على هذه الثروة التونسية، مرّ من دون أيّ نقاش يُذكر في الإعلام أو في أوساط النخب السياسية.

وليس عبثاً أن يحمل البرنامج اسم «تأمين سلاسل إمداد المعادن الحيوية الأميركية - تونس»؛ إذ تكشف وثائقه الرسمية أهدافاً تتجاوز إنعاش القطاع، وتتمثّل في تأمين حصّة أميركية تُراوح بين 30 و40 في المئة من الشركة، وتشجيع تصدير المعدّات الأميركية، وضمان إمدادات طويلة الأمد من الفوسفات إلى الولايات المتحدة، ومنع دخول الشركات المملوكة لدول ذات «اقتصادات غير سوقية»، في إشارة ضمنية إلى الصين.

وهكذا، يعود الفوسفات التونسي، الذي تراجع إنتاجه من نحو ثمانية ملايين طن قبل انتفاضة 2011 إلى 2,8 مليون طن خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، إلى الواجهة بوصفه جزءاً من الصراع العالمي المحتدم على المواد الأولية الاستراتيجية، وذلك بعدما أدرجته واشنطن عام 2025 على قائمة المعادن الحيوية. والأمر نفسه ينسحب على قطاع الطاقة، حيث تتقدّم مشاريع ربط البلاد بأوروبا؛ فمشروع «المد» (ELMED) سيصل الشبكتَين التونسية والإيطالية بكابل بحري بقدرة 600 ميغاواط، فيما وقّعت تونس والجزائر وإيطاليا وألمانيا والنمسا، مطلع تشرين الأول، «إعلان الجزائر» لدفع مشروع «الممرّ الجنوبي للهيدروجين»، المُفترض أن ينقل «الهيدروجين الأخضر» المُنتَج في شمال أفريقيا إلى المراكز الصناعية الأوروبية. وبالتوازي، تُراهن الحكومة على إضافة نحو 1600 ميغاواط من الطاقات المتجدّدة، 1100 منها عبر مشاريع مفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي.

وبذلك، ستضيف تونس، التي صدّرت إلى أوروبا، طوال عقود، الفوسفات والمُنتجات الزراعية واليد العاملة الرخيصة، طاقة الشمس والرياح إلى قائمة صادراتها، ومن الموقع التابع نفسه. وهو ما تحذّر منه «مجموعة العمل من أجل ديمقراطية الطاقة»، التي ترى في هذه المشاريع شكلاً جديداً من الاستحواذ الأجنبي على الثروات الوطنية، تُخضع استغلالها لحاجات الأسواق الأوروبية بدلاً من الأولويات الوطنية. ولا يعني ذلك رفض الانتقال إلى الطاقات المتجدّدة، الذي تحتاج إليه البلاد بشدّة في ظلّ عجزها الطاقوي، لكن أسئلة كثير تُثار عمّن يملك هذه المشاريع، ولأيّ سوق تُنتج، وأين تتركّز قيمتها المُضافة. فهل تستثمر تونس التنافس بين القوى الكبرى لتطوير صناعاتها التحويلية وتعزيز سيادتها على ثرواتها، أم تسمح بإعادة إنتاج علاقة التبعية القديمة، التي تُستخرَج بموجبها المواد الأولية من بلدان الجنوب لتغذية صناعات المراكز الرأسمالية وأسواقها؟ والأهمّ، هل الانفتاح على الاستثمارات الأميركية يخدم تنويع الشراكات فعلاً، أم يستهدف، في ما يستهدف، إغلاق الباب أمام المنافسين الصينيين؟

وتزداد تلك التساؤلات حراجةً في ضوء حرص الرئيس قيس سعيّد، منذ «الانقلاب الدستوري» في 25 تموز 2021، على تقديم خياراته باعتبارها استعادة للقرار الوطني ورفضاً لـ«الإملاءات» الخارجية. فرغم كلّ الحديث عن «تنويع الشركاء»، تبقى أوروبا المركز الأساسي للتبعية الاقتصادية التونسية؛ إذ استوعب الاتحاد الأوروبي، وهو المصدر الرئيس للاستثمار الأجنبي، أكثر من 70 في المئة من صادرات البلاد خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، فيما أضاف إلى أدوات نفوذه التقليدية، منذ مذكّرة «الشراكة الاستراتيجية والشاملة» الموقّعة عام 2023، ورقة الهجرة الأشدّ حساسية، لتصبح ركناً في العلاقة، إلى جانب الطاقة والتجارة والتمويل. صحيح أن حاجة أوروبا، وإيطاليا خصوصاً، إلى «حارس» لحدودها الجنوبية تمنح السلطة ورقة تفاوضية، لكن ثمنها مزيد من اندماج الأجهزة التونسية في سياسة «القلعة الأوروبية». ولا يقتصر الارتباط بالغرب على الاقتصاد والهجرة فحسب؛ فالتعاون العسكري والأمني مع الولايات المتحدة يتعزّز عبر تبادل المعلومات الاستخبارية والتدريبات المشتركة، التي تمثّل آخر فصولها في استضافة تونس مناورات «الأسد الأفريقي» في نيسان و«فينيكس إكسبرس» في أيلول، فيما أبدى وزير الدفاع رغبته في توسيع التعاون العسكري والاستخباري مع واشنطن.

«التوجّه شرقاً»: دبلوماسية بلا اقتصاد

في المقابل، لم تواكب التطوّرات الدبلوماسية اللافتة نسبياً في علاقات تونس مع الصين وروسيا وإيران، تحوّلاتٍ اقتصادية تعكس خروجاً فعلياً من دوائر النفوذ الغربي. فروسيا بقيت، خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، أكبر مصدّر للمشتقّات النفطية المنقولة بحراً إلى تونس، بنحو 24 ألف برميل يومياً رغم تراجع الكميات إلى النصف، لكن هذا يبقى تبادلاً تجارياً دون مستوى الشراكة الاستراتيجية. أمّا الصين، فلا تستفيد تونس بما يكفي ممّا تنتجه من فرص للتمويل والاستثمار ونقل التكنولوجيا وتطوير البنى التحتية في إطار تعاونها المتنامي مع بلدان الجنوب، وذلك رغم إعلان الشراكة الاستراتيجية

> لا تشير السياسة الاقتصادية الفعلية للسلطة إلى توجّه جدّي نحو تنويع الشراكات والتحرّر من الهيمنة الغربية

بين البلدين عام 2024، وبعض المشاريع المشتركة التي لم تُفضِ إلى تغيير جوهري في بنية العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلاد.

وتبدو الصورة أكثر تعقيداً مع إيران. فرغم التحسّن الذي تجلّى في زيارة سعيد إلى طهران عام 2024 للتعزية بالرئيس الراحل إبراهيم رئيسي، وفي إلغاء التأشيرة على الإيرانيين، لا تزال السلطة تعوّل بوضوح على الاستثمار والتمويل الخليجيَّيْن، وتحرص على علاقاتها بالسعودية والإمارات وقطر، إلى حدّ الانحياز إلى الموقف السعودي في اليمن تحت عنوان دعم «الشرعية»، رغم دعوتها إلى الحوار والحلّ السياسي. وإلى جانب ذلك، كشفت الحرب على إيران حدود هذا التقارب؛ فمع اتّساع تداعياتها لتطاول القواعد العسكرية الأميركية في الخليج، اكتفت تونس بـ«التشديد على سيادة الدول ووقف التصعيد»، مُعلنةً «تضامنها» مع الدول الخليجية المُستهدَفة، في تموضع ضمنيّ واضح ضدّ طهران. ولا يمكن فصل هذا الحذر عن الارتباط الوثيق بالنظام المالي الدولي، والعقوبات التي تقيّد التعاون الاقتصادي مع إيران، والمصالح الخليجية والغربية التي تحرص السلطة على عدم التفريط فيها.

ومن المُفارقات أن العلاقة بإيران صارت مادة للمزايدة داخل المعارضة، إذ تتّهم أوساط ليبرالية تونسية، ولا سيّما تلك المتمركزة في باريس، سعيد بالارتماء في أحضان طهران والجزائر، فيما يبدو الارتباط البنيوي بالغرب، في خطابها، «وضعاً طبيعياً» لا يستدعي المساءلة. غير أن ذلك لا يُعفي السلطة من السؤال عن المسافة بين خطابها السيادي وممارستها الفعلية، وخصوصاً في ما يتّصل بفلسطين. فرغم النبرة العالية التي يتبنّاها سعيد ضدّ الصهيونية، لم يجرؤ على إقرار قانون تجريم التطبيع، بل عطّله على نحو غير مسبوق خلال مناقشته في البرلمان. كذلك، يقبع أربعة من قياديّي «أسطول الصمود العالمي» في السجن منذ آذار الماضي على ذمّة تحقيق مالي مزعوم، فيما يرى مناصروهم في القضية استهدافاً لنشاطهم التضامني ودليلاً على خضوع السلطة لضغوط أميركية. ويمعزل عن مآلات الملف، يطرح استمرار توقيفهم أسئلة مُحرجة في بلد جعل رئيسه القضية الفلسطينية أحد أبرز مكوّنات خطابه السياسي.

هكذا، لا تشير السياسة الاقتصادية الفعلية للسلطة إلى توجّه جدّي نحو تنويع الشراكات والتحرّر من الهيمنة الغربية، بل تبدو المشاريع الكبرى الجاري دفعها أقرب إلى إعادة إنتاج التبعية للولايات المتحدة وأوروبا في قطاعات استراتيجية جديدة، فيما يبقى الانفتاح على الصين وروسيا وإيران ذا طابع رمزي، وبعيداً من نسج علاقات اقتصادية بديلة كفيلة بتعديل الموازين. والمشكلة هنا، إلى جانب غياب الإرادة السياسية الحقيقية لاستعادة السيطرة الوطنية والشعبية على الثروات ووسائل الإنتاج، وتوجيهها إلى خدمة حاجات البلاد وتنميتها، بدلاً من الاكتفاء بالتفاوض على تحسين شروط التبعية، عدم وجود رؤية استراتيجية لاستثمار التنافس الدولي في توسيع هامش المناورة، والذي يقتضي، في حال وجوده، تطوير التعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع القوى الشرقية والجنوبية، وكذلك تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الجزائر تحديداً، وتعميقها على أسس ندّية، بعيداً من منطق الهيمنة أو الارتهان. إذ فيما تُعدّ الجزائر المورّد الأساسي للغاز إلى تونس، وعمقها الأمني المباشر، وشريكها في الملف الليبي والتوازنات المغاربية، فضلاً عن تقارب مواقفهما في غير ملفّ - بدءاً من ملف الصحراء الغربية إلى غيره من المسائل الإقليمية -، فإن الاستقلالية النسبية للقرار الخارجي للجارة الغربية، وتنوّع علاقاتها مع روسيا والصين والغرب، وإمكاناتها الطاقية الهائلة، كلّها تمثّل عوامل يمكن أن يستفيد منها البلدان لتوسيع هامش مناورتهما واستقلاليّتهما عن المراكز الرأسمالية الغربية.

* صحافي تونسي

رغم النبرة العالية التي يتبنّاها سعيد ضد الصهيونية، لم يجرؤ على إقرار قانون تجريم التطبيع (أ ف ب)



رقص معاصر

انطلاق الدورة الأولى من «لقاءات بيروت الكوريغرافية»

زوربا «العربي» يرقص وسط الخراب

وسط الحروب والأزمات التي تثقل بيروت، انطلقت الدورة الأولى من «لقاءات بيروت الكوريغرافية» بمشاركة أكثر من ثلاثين فناناً وفنانة من لبنان والعالم، حتى 29 تشرين الثاني (نوفمبر)، تتحوّل المسارح والفضاءات الثقافية إلى مختبرات للحركة والتجريب، حيث يستعيد الجسد ذاكرته، ويطرح الرقص المعاصر أسئلة الحرية والهوية والمقاومة وحدود التعبير الفني



«لو كان لجسدي اسم» للفنانة السورية حور ملص

أدهم الدمشقي

«آه، لو استطعتُ أن ترقص كلَّ ما قلتَه للتوّ، لفهمتُك». بهذه العبارة يختصر الروائي اليوناني نيكوس كازانتزاكيس، في روايته «زوربا اليوناني»، ما تعجز اللغة أحياناً عن الإحاطة به. ثمة تجارب إنسانية تستعصي على الكلمات، ومشاعر لا تتّسع لها الجمل، وذاكرة لا تستطيع اللغة المنطوقة وحدها أن تستعيدها. لعلّ هذه الفلسفة تتجلّى اليوم بصورة أكثر إلحاحاً في بيروت، المدينة التي أنهكتها الحروب والانهيارات الاقتصادية والاجتماعية والتهديدات المتواصلة، فغدا الفعل الفني موقفاً وجودياً، وأصبحت القدرة على اللقاء والإبداع شكلاً من أشكال مقاومة العزلة والخوف والانكسار.

من هذه المساحة الملتبسة بين الألم والأمل، انطلقت الدورة الأولى من مهرجان «لقاءات بيروت الكوريغرافية»، الذي تنظّمه «بيروت فيزيكال لاب» بين 15 و29 تشرين الثاني 2026، بمشاركة أكثر من ثلاثين فنانة وفناناً من لبنان والمنطقة العربية والعالم. أمّا اختيار بيروت لاحتضان هذه التجربة، فهو جزء أساسي من معناها. ذلك أنّ المدينة نفسها، بتاريخها وجراحها وتناقضاتها، تتحوّل إلى سياق حيّ لإعادة التفكير في الجسد وعلاقته بالحرية والذاكرة والانتماء.

> **يستحضر بسام أبو دياب ملحمة جلجامش عبر تقاطع الدبكة والموسيقى الإلكترونية لمساءلة البطولة والانتصارات الوهمية**

الجسد ليس وحيدا: ذاكرة الالم وحقّ الوجود

يحمل المهرجان شعار «الجسد ليس وحيداً». عبارة تتجاوز وظيفتها التعريفية لتطرح سؤالاً إنسانياً وسياسياً عميقاً: كيف يمكن للجسد، الذي يتعرّض للتهديد والقمع والتهجير والاستهداف، أن يستعيد حقّه في الحركة والوجود؟ وكيف يستطيع الإنسان أن يعيد بناء علاقته بالآخر في عالم يدفعه باستمرار نحو الخوف والعزلة؟ هنا يصبح الجسدُ حاملاً لذاكرة فردية وجماعية تتخطى الجماليّة، ومساحة تتقاطع فيها آثار الحروب مع التجارب الشخصية، كما تتقاطع فيها الرغبة في التحرّر مع القيود الاجتماعية والسياسية والثقافية.

إنّ أهمية هذه التجربة تكمن في إعادة الاعتبار إلى الجسد الكيان المفكّر الذي يحاكي العالم بطريقته الخاصة. يحتفظ بارتجاف الخوف، وثقل الحزن، وإيقاع العمل، وآثار العنف، مثلما يحتفظ بذاكرة اللمس والحنان والفرح. وما الرقص المعاصر، في أحد أبعاده، إلا محاولة لتحرير هذه الذاكرة من صمتها، وتحويل الحركة إلى وسيلة للمعرفة والتساؤل وإنتاج المعنى.

الرقص شعرا: جماليات الحركة ولغة الجسد

لعلّ أجمل ما يعبّر عن هذه العلاقة بين الجسد والإبداع قول الشاعر الفرنسي شارل بودلير: «الرقص شعرٌ بدأ ذرعٌ وأرجل». عبارة تنزع عن الشعر حصرية اللغة المكتوبة، وتمنح الجسد حقّه في إنتاج الصورة والإيقاع والدلالة. غير أنّ هذا الشعر الجسدي لا يقوم على الزخرفة الحركية وحدها. فقد يُكتب بالارتعاش والسقوط والتعثّر والتوقّف، كما يُكتب بالاندفاع والتوازن والانسياب. فالحركة، شأنها شأن الكلمة، التي تكتسب قيمتها من جمال شكلها، ومن قدرتها على الكشف عمّا يتوارى خلفه.

وهنا تبرز إحدى القيم الفنية التي يمكن أن يقدّمها المهرجان، وهي تحرير الرقص من التصوّرات التقليدية التي تحصره في الترفيه أو المهارة التقنية، وإعادة تقديمه بوصفه ممارسةً بحثية تجمع بين التعبير الجمالي والتفكير النقدي. فالرقص المعاصر لا يكتفي بإنتاج صورة جميلة للجسد، إنما يعيد مساءلة معايير الجمال نفسها، وحدود الحركة المسموح بها، والسلطات التي تحدّد كيف ينبغي للإنسان أن يقف أو يمشي أو يتحرّك أو يُظهر انفعالاته.



يقام عرض Sound Body في 28 تشرين الثاني على خشبة «مسرح المدينة»

من الخبز إلى إنكيدو: الجسد بوصفه ذاكرة للمقاومة

تكشف العروض المعلَن عنها في برنامج المهرجان عن تنوّع لافت في المقاربات والأسئلة. في مشروع «خبز» للفنان التونسي محمد العيساوي، تتحوّل الذاكرة العائلية المرتبطة بالأم وعملها في صناعة الخبز إلى مادة كوريغرافية تستحضر العلاقة بين الجسد والعمل والكرامة. وهنا تتجاوز الحركة بعدها التعبيري لتصبح وسيلة لاستعادة تاريخ الأجساد التي عملت وتعبت وأنفقت أعمارها في توفير شروط الحياة، من دون أن تجد دائمًا مكانًا في السرديات الكبرى.

وفي عمل «رقصة إنكيدو على الجبل المنهار» للفنان اللبناني بسام أبو دياب، يُعاد استحضار ملحمة جلجامش عبر تقاطع الدبكة والزجل والموسيقى الإلكترونية والرقص المعاصر، في محاولة لمساءلة البطولة والانتصارات الوهمية والذاكرة التي خلّفتها الحرب اللبنانية. وتبدو أهمية هذه المقاربة في أنّها لا تتعامل مع التراث مادةً جامدة ينبغي الحفاظ عليها كما هي، إنما بوصفه ذاكرة حيّة قابلة للتفكيك وإعادة التشكيل، بما يفتح أمام الفنون الأدائية العربية إمكانات جديدة لبناء لغتها الخاصة. أما في عرض «لو كان لجسدي اسم» للفنانة السورية حور ملص، فيبرز سؤال العلاقة بين الحركة والهوية، وبين حرية الجسد والضوابط الاجتماعية التي تحاصر تعبيره.

وفي «كيلومترات من المقاومة» للفنان المغربي مهدي الدحكان، يصبح التنفس نفسه فعلاً مقاوماً، مستمداً بعض أبعاده من تقاليد «العيطة» المغربية، التي ارتبطت تاريخياً بالتعبير الشفهي والاحتجاج. وعلى مستوى آخر، يستحضر العمل الأدائي الممتد «At Stake» للفنانة ليتيتيا الحكيم ضحايا قتل النساء، عبر فعل تطريز متكرّر يحوّل الزمن والحركة إلى طقس للتذكّر ومقاومة النسيان. هذه النماذج، وإن اختلفت لغاتها ومقارباتها، تكشف عن أفق فني تتجاور فيه مقاومة الحرب مع مقاومة التهميش، ومقاومة القمع الاجتماعي مع مقاومة محو الذاكرة، ومقاومة الخطابات المهيمنة مع حقّ الجسد في صياغة روايته الخاصة.

وهنا تحديداً يمكن فهم المقاومة بمعناها الأوسع، فهي ليست مفهوماً أحادياً أو شعاراً سياسياً مغلقاً، إنما فعل مستمر لاستعادة الإنسان حقّه في الوجود والتعبير والاختلاف.

ما وراء الخشبة: من التجريب الفني إلى بناء مشهد ثقافي

غير أنّ قيمة هذه الأعمال لا ينبغي أن تُختزل في القضايا التي تتناولها. فالفن لا يصبح عظيماً لمجرّد تبنّيه قضية عادلة، كما أنّ الخطاب السياسي لا يغني عن الابتكار الجمالي. إنّ التحدّي الحقيقي أمام هذه التجارب يكمن في قدرتها على تحويل الأسئلة الفكرية والإنسانية إلى لغة حركية أصيلة، لا تكتفي بتمثيل المعاناة، بل تعيد تركيبها فنياً من خلال الإيقاع والفضاء والصمت والعلاقة بين الأجساد.

وعلى هذا الأساس، لا تُقاس أهمية المهرجان بعدد الشعارات التي يمكن استخلاصها من عروضه، إنما بقدرته على إنتاج تجارب تفتح أفقاً جديداً للرؤية والإحساس والتفكير.

وليس من قبيل المصادفة أن يولي المهرجان أهمية خاصة للمختبرات وورش العمل والعروض قيد التطوير واللقاءات الحوارية، إلى جانب العروض الأدائية المكتملة. فهذه البنية تُخرج الحدث من منطق الاستهلاك الثقافي الذي يقوم على حضور العرض ثم مغادرة القاعة، وتحوّله إلى مساحة إنتاج وتبادل معرفي وفني. وهنا يصبح الجمهور شريكاً في التجربة، لا متلقياً سلبياً لها، وتغدو الأسئلة التي يثيرها العمل امتدادًا له خارج حدود الخشبة.

ويكتسب هذا التوجّه أهمية مضاعفة في بيروت، حيث يعاني القطاع الثقافي هشاشة بنيوية تتجلّى في ندرة التمويل المستدام، وتراجع فرص الإنتاج والتدريب، وهجرة عدد من الفنانين والممارسين. وقد أشار مؤسس المهرجان ومديره بسام أبو دياب إلى هذه التحدّيات، مؤكدًا الحاجة إلى بناء مجتمع فني يمتلك الوقت والمساحة لتطوير تجاربه، وإلى تأسيس لغة حركية تنطلق من الموروث والحياة اليومية في المنطقة، وتنفتح في الوقت نفسه على التجارب العالمية.

إنّ هذا الطموح يتجاوز تنظيم مهرجان ناجح إلى التفكير في تأسيس بنية ثقافية قابلة للاستمرار. فبيروت لا تحتاج إلى مزيد من الأحداث العابرة بقدر حاجتها إلى مؤسسات ومساحات تُراكم المعرفة والخبرة، وتتيح للفنانين الشباب فرصة البحث والتجريب والإنتاج. ومن هنا تبرز أهمية ارتباط المهرجان بمنصة الرقص العربي التي تجمع تجارب من بيروت وتونس والدار البيضاء، وتسعى إلى بناء شبكة تعاون تتجاوز الحدود الجغرافية والمؤسساتية، وتعيد وصل المشهد الفني العربي بعضه ببعض.

اسئلة الاستمرارية والانفتاح

كما يحمل توزّع أنشطة المهرجان على فضاءات ثقافية متعدّدة في بيروت دلالة تتجاوز الجانب التنظيمي والجغرافي، فحين يتنقّل الفنانون والجمهور بين المسارح والاستديوهات والفضاءات الثقافية، تُرسم خريطة أخرى لبيروت، لا تحدّدها خطوط الانقسام والخوف، بل مسارات اللقاء والتفاعل والاكتشاف. وكأنّ الحركة تنتقل من أجساد الراقصين إلى جسد المدينة، فتستعيد الشوارع والأمكنة الفضاءات المشتركة للحياة.

لكنّ الاحتفاء بهذه المبادرة لا ينبغي أن يحجب الأسئلة الضرورية حول مستقبلها. فكيف يمكن للرقص المعاصر أن يتجاوز جمهوره المحدود، وأن يخاطب شرائح اجتماعية قد لا تجد نفسها ممثّلة في هذا الفن؟ وكيف يمكن تحويل اللقاءات العابرة إلى تعاون مستمرّ، والتجارب الفردية إلى مشهد فني متماسك؟ ثم كيف يمكن صون استقلالية الإنتاج الفني في ظلّ الارتهان المتزايد للتمويل الخارجي وهشاشة البنى الثقافية المحلية؟ إنّ الإجابة عن هذه الأسئلة ستكون جزءًا من الاختبار الفعلي لنجاح المهرجان واستدامته.

ان ترقص بيروت

لعلّ التحدّي الأعمق يكمن في مقاومة الصورة النمطية التي تفرض على بيروت أن تظلّ دائماً مدينة منكوبة، وعلى فنانيها أن يجعلوا من مأسيها موضوعًا دائماً لأعمالهم. فحقّ المدينة في الحياة لا ينحصر في قدرتها على احتمال الألم، بل يشمل أيضاً حقّها في الفرح واللعب والتجريب والاختلاف. وليس مطلوبًا من الفن أن يقدّم شهادة متواصلة على الخراب كي يبرّر وجوده. إنّ إنتاج الجمال، بحدّ ذاته، قد يكون فعلاً مقاوماً حين يحاصر القبح تفاصيل الحياة اليومية.

في بيروت، عاصمة الثقافة والصمود والمقاومة بأشكالها المتعدّدة، يتحوّل الرقص إلى أحد أكثر أشكال الانخراط في الواقع حميميّةً وصدقًا. فالجسد الذي اختبر الخوف يكتشف إيقاعًا جديدًا للحياة، والجسد المثقل بالذاكرة يعيد تشكيلها عبر الحركة، والجسد الذي حاولت الحروب إسكاتَه وتغييبَه يستعيد حضوره، معلنًا حقّه في التعبير والحياة.

فبيروت ترقص وسط جراحها المفتوحة وعلى أنقاض خرابها، رافضةً أن تكون الماساةُ هويّتها الوحيدة. ترقص كي تتذكّر أنّ الحياة أوسع من الحرب.

«لقاءات بيروت الكوريغرافية»: حتى 29 تشرين الثاني (نوفمبر) ـ أماكن متعددة في بيروت أبرزها «مسرح المدينة». beirutphysicallab.org

رمضان 2027

بعد سنوات من الغياب، يجتمع مكسيم خليل وسلافة معمار مجدداً في «بعد أمس». الذي انطلق تصويره في دمشق استعداداً لرمضان 2027. تحت إدارة سيف الدين سبيعي، يتناول المسلسل قضية الاختفاء القسري في عهد بشار الأسد، عبر حكاية عائلية تستكشف أسرار الماضي وتداعياته، في مرحلة تعيد فيها الدراما السورية قراءة تاريخها القريب

الدراما السورية تنبش ذاكرة الاختفاء القسري



سلافة معمار ومكسيم خليك في «تخت شرقي»

لين أبو زينة

انطلقت قبل أيام كاميرا مسلسل «بعد أمس» (تأليف لبنى حداد وعلاء الدين العالم) تحت إدارة المخرج سيف الدين سبيعي في دمشق حيث أحداثه كاملة. جاء ذلك بعد أشهر من التحضير للمسلسل الذي تنتجه شركتا «ميتافورا» و«إيبلا الدولية». وحدّدت الجهة المنتجة للمشروع موسم دراما رمضان لعام 2027 موعداً رسمياً لعرض العمل على الشاشات، جامعاً النجمين مكسيم خليل وسلافة معمار إلى جانب كل من وفاء موصللي، ووﻻء عزام، وملهم بشر، وتيسير إدريس، وجلال شموط، وحسن خليل، وروبين عيسى، وسارة صقر، وهافال حمدي، ولجين دمج وغيرهم. يتالف العمل من ثلاثين حلقة، وتتمحور أحداثه في سوريا، بعد سقوط النظام السابق، منطلقاً من حكاية عائلية تتمحور حول أربعة إخوة، يخرج ثلاثة منهم في رحلة للبحث عن شقيقهم الرابع الذي اختفى خلال عهد نظام بشار الأسد في سلسلة من المفاجات، التي تكشف أسراراً عائلية ظلت مخفية لسنوات. وسيمنح هذا البناء الدرامي العمل مساحة للانتقال من لغز الاختفاء إلى استكشاف ما تخفيه العلاقات الأسرية من صراعات وأسرار، فيما يضع السياق السوري المتغير الشخصيات أمام أسئلة تتجاوز حدود الأسرة، لتلامس أثر الماضي في خيارات الأفراد.

«ثنائية محبوبة»

لم يمر الإعلان عن اجتماع مكسيم خليل وسلافة معمار مجدداً على أنه مجرد لقاء فني عابر، بل استحضر لدى الجمهور تجربة تعاون امتدت عبر مجموعة من الأعمال تركت بصمتها في الدراما السورية، حين التقيا في «شركاء يتقاسمون الحرب» (عام 2008 تاليف محمد عبد اللطيف ماشطة وإخراج محمد زهير رجب) و«يوم ممطر آخر» (عام 2008 تاليف يم مشهدي وإخراج رشا شربتجي) و«زمن العار» (عام 2009 تاليف حسن سامي يوسف ونجيب نصير وإخراج رشا شربتجي).

أما آخر محطاتهما المشتركة، فكانت مسلسل «تخت شرقي» (عام 2010، تاليف يم مشهدي وعدنان العودة، إخراج رشا شربتجي ومنال عمران)، الذي اكتسب أهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة الشخصيتين اللتين قدّمهما الفنانان؛ إذ جسّدت معمار شخصية «غريتا» الطبيبة الدمشقية ذات الثقافة الغربية القادمة من ألمانيا، فيما أدى خليل دور «طارق» الطبيب الفلسطيني.

حكايات سوريا «النظام»

لا تزال عين المشهد الأوسع للإنتاج الدرامي السوري، متجهة نحو مرحلة ما قبل سقوط النظام السابق، سواء عبر استعادة حكايات وشخصيات من تلك الحقبة، أو من خلال تقديم قصص تنطلق من تداعياتها الاجتماعية والإنسانية والسياسية. فالماضي القريب ما يزال يشكل مادةً غنيّة للكتاب والمنتجين، في ظل ما يتيحه من مساحات درامية تتصل بالذاكرة والخوف والغياب القسري والعلاقات الأسرية التي تأثرت بسنوات طويلة من التحولات كان المكان والزمن سيبقيان أبطال الحكايات. ويبدو أن هذا الاتجاه لا يقتصر على «بعد أمس»، بل يعكس اهتماماً متزايداً بتقديم حكايات تتناول آثار المرحلة السابقة على الأفراد والعائلات، ومحاولة تفكيك ما تركته من أسئلة معلقة وتبعات لم تنتهِ بمجرد تغير الواقع السياسي.

وبينما تتيح هذه الموضوعات للدراما الاقتراب من قصص إنسانية شديدة الخصوصية، فإنها تضع صنّاعها أيضاً أمام مسؤولية تقديم معالجات تتجاوز استثمار الحدث السياسي، باتجاه بناء شخصيات وحكايات تمتلك عمقاً درامياً.

ومن هنا، سيكون «بعد أمس» أمام اختبار مزدوج: يتمثل الأول في قدرته على تقديم حكاية عائلية مشوقة تحافظ على عنصر الغموض والتشويق طوال ثلاثين حلقة، فيما يرتبط الثاني بمدى نجاحه في مقاربة مرحلة سورية شديدة الحساسية من خلال شخصياتها وتفاصيلها الإنسانية، بعيداً عن المعالجة المباشرة. ومع اجتماع مكسيم خليل وسلافة معمار أمام كاميرا سيف الدين سبيعي، تتجه الأنظار إلى العمل بوصفه أحد المشاريع التي تراهن عليها الدراما السورية في موسم رمضان 2027.

«بعد امس»... الاوفر حظا

في سياق منفصل، كان مقرراً أن يتولى سيف الدين سبيعي إخراج مسلسل «أبو سوريا»، الذي يتناول سيرة فوزي القاوقجي، إلا أنه اعتذر عن المشروع، الذي لا يزال مصيره الإنتاجي غير واضح حتى الآن، في ظل غياب معلومات حاسمة حول موعد استكمال التحضيرات أو انطلاق التصوير. ويضع هذا الاعتذار العمل ضمن قائمة المشاريع التي طُرحت خلال الفترة الماضية من دون أن تتضح بعد إمكانية وصولها إلى التنفيذ.

في المقابل، يرتبط اسم شركة «ميتافورا» بمشروع درامي آخر كان من المنتظر أن يشكل حضوراً في الموسم الرمضاني المقبل، وهو مسلسل «هيروشيما» للمخرج المثنى صبح. إلا أنّ انطلاق عمليات تصويره تأجل حتى شهر كانون الأول (ديسمبر) المقبل، ما يعني خروجه من حسابات المنافسة الرمضانية لعام 2027، وفق الجدول الزمني الجديد للعمل. ويطرح هذا التأجيل تساؤلات حول خريطة المشاريع التي تعمل عليها الشركة، ولا سيما مع دخولها في إنتاج «بعد أمس»، الذي بدأ تصويره فعلياً بالتزامن مع استمرار تأجيل مشاريع أخرى.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الأربعاء 18 تشرين الثاني 2026 العدد 5930

حريات

تتسع دائرة التضييق على الأصوات المنتقدة للسياسات البريطانية الداعمة لإسرائيل. وسط تصاعد الجدل حول حدود حرية التعبير. بعد الجدل بشأن كتب سالي روني. منعت لندن الأكاديمي السويدي أندرياس مالم من دخول أراضيها. وسعت إلى إسكات مشاركته عبر الإنترنت في فعالية ثقافية. بالتزامن مع معركة قضائية حول حظر حركة «بالستاين أكشن»

منع أندرياس مالم المناصر لفلسطين من دخول البلاد
«الديمقراطية» البريطانية بأبهى حللها!

سعيد محمد

ألغت وزارة الداخلية البريطانية تصريح السفر الإلكتروني لعالم المناخ السويدي أندرياس مالم قبل أيام من فعالية ثقافية في لندن، ثم ضغطت على المنظمين لإلغاء مشاركته البديلة عبر الإنترنت. واقعة جدّدت الجدل حول حرية التعبير في المملكة على إثر سلسلة قرارات مشابهة بحق شخصيات يسارية أو داعمة للفلسطينيين، من بينها المعلقان الأميركيان حسن بيكر وجينك أويغور، ومغني الراب الأميركي كانييه ويست، والروائية الأيرلنديّة سالي روني.

وكانت الوزارة قد أبلغت الدكتور مالم، خريج الجامعات البريطانية والمحاضر البارز في علم البيئة البشرية في جامعة «لوند» السويدية ومؤلف كتاب «كيف تفجّر خط أنابيب» (2021) بأنّ وجوده في المملكة المتحدة «لا يخدم المصلحة العامة»، وألغت تصريح سفره الإلكتروني الذي كان يتيح له دخول البلاد من دون تأشيرة.

ودعي مالم للتحدث في احتفال إطلاق العدد الجديد من مجلة «تريبيون» الاشتراكية في حي هاكني في شرق لندن إلى جانب هدى عموري، الشريكة في تأسيس حركة Palestine Action. جماعة صنّفتها السلطات منظمة إرهابية محظورة بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2000. وبعد منعه من السفر، أعلن منظمو الفعالية أنّ مالم سيتحدث عبر رابط فيديو، غير أن وزارة الداخلية تدخلت مجدداً لمحاولة منع تلك المشاركة الافتراضية. وقد رفضت «تريبيون» التراجع عن الفعالية، وأكد محررها أوليفر إيغلتون أنّ الاحتفال سيمضي كما هو مخطط له، مع مخاطبة مالم للحضور عبر الفيديو، بعدما تدخّلت زوي غاربيت، عمدة حيّ هاكني المنتمية



إلى حزب الخضر، لإبطال قرار أولي بإلغاء حجز القاعة. وتفيد المجلة بأنّ إدارة المبنى الذي حجزت قاعة فيه للمناسبة أبلغتها بأن الفعالية سيتعين إلغاؤها على إثر تحذيرات وصلتها من جهة وزارة الداخلية. وكشفت وثائق حصلت عليها «تريبيون» بموجب قوانين حرية المعلومات أنّ مسؤولي مجلس الحيّ تعرضوا كذلك لضغوط من الوزارة لإلغاء الفعالية برمتها، رغم تقييم الوزارة نفسها بأن الحدث «من غير المرجح أن يرقى إلى عتبة الإخلال بالنظام العام». ووجهت العمدة غاربيت رسالة إلى وزيرة الداخلية شبانا محمود تتهمها فيها بارتكاب «اعتداء مروع على حرية التعبير». واعتبر مالم في حديث للصحافة أن بريطانيا «تمارس قمعاً مرعباً لحرية التعبير»، مشيراً إلى منع بيع كتب سالي روني ثم منعه شخصياً من الدخول، ومحاولة إلغاء فعالية إطلاق المجلة «لمجرد الخشية من أن يقول المتحدثون شيئاً تختلف معه السلطات» بشأن قضية الشعب الفلسطيني.

من جهتها، قالت وزارة الداخلية إن استضافة شخص «ينتمي إلى منظمة محظورة» قد تشكل جريمة بموجب المادة الخاصة بترتيب اجتماعات يشارك فيها أعضاء منظمات يحظرها القانون، ولو جرى اللقاء افتراضياً. غير أن الوزارة عدّلت لهجتها لاحقاً بالقول إنها «لا تستطيع توجيه» المجلس المحليّ بإلغاء الحدث، ما ترك القرار للمجلس الذي فضّل في النهاية المضي قدماً بعد التدخل الحازم من العمدة.

وتزامنت الفعالية مع جلسة المحكمة العليا البريطانية التي نظرت في الطعن المقدم ضد حظر «بالستاين آكشن»، التي صُنفت منظمة إرهابية في تموز (يوليو) 2025، بعد أنشطة احتجاجية استهدفت قواعد عسكرية بريطانية احتجاجاً على دعم المملكة لحرب الإبادة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. وأيدت المحكمة العليا في شباط (فبراير) الماضي الطعن في الحظر، قبل أن تنقض محكمة الاستئناف ذلك القرار في حزيران (يونيو) من العام نفسه. ويقدر عدد المعتقلين على خلفية تأييد الحركة بأكثر من 4200 شخص يواجهون أحكاماً يمكن أن تصل حال إدانتهم إلى 14 عاماً سجناً وغرامات باهظة.

ولم تصدر المحكمة العليا حكمها النهائي بعد، بل عقدت جلسة استماع علنية استمرت يومين، ثم قررت تأجيل النطق بالحكم إلى تاريخ لاحق. واعتقلت السلطات مزيداً من الأشخاص الذين احتجوا سلمياً خارج مقر المحكمة، عرف من بينهم المدير السابق لمنظمة «أصدقاء الأرض» جوناثان بوريت.

ووفق القانون البريطاني، فإن قرار المحكمة العليا يكون نهائياً وملزماً لجميع المحاكم الأدنى.

على بالي



أسعد أبو خليك

قبل سنوات عديدة عرّفتني المخرجة الموهوبة، إليان الراهب، على شخصيّة أسعد الشفتري في «ليال بلا نوم». شجّعتني على اللّقاء به، لكنّني كنتُ قاطعاً في الرفض. لم أكن مستعدّاً، نظراً للجرائم التي كان جهازه في القوات اللّبنانيّة مرتبطاً بها. لكنّني تابعتُه عبر السنوات وقرّرتُ في الصيف الماضي أن ألتقيه: هو كمُشارك بقوّة في الحرب الأهليّة في صفّ القوات وأنا كشاهد (عن كثب) للفريق الوطني في الحرب. قررتُ-ومن أنا-أنّه صادق في تحوّله وفي اعترافاته. أختلفُ معه على:

1) ليس صحيحاً أنّ القوات كانت تشتري السلاح من إسرائيل. كانت تأتيها كهِبات وكان العدوّ يرصد لهم مبالغ ماليّة للمساعدة.

2) ليس صحيحاً البتّة أنّ القوّات كانت تحارب «مشروع التوطين» (الذي لم تكن منظّمة التحرير في وارد طرحه أو قبوله) فيما كانت تحارب مسلمين لبنانيّين وفلسطينيّين وأكراداً. كانت تقوم بالدفاع عن نظام الأبارتايد القائم قبل الحرب وتقوم أيضاً بعمليّات تطهير إثني وطائفي لمناطقها. الشفتري يتحدّث عن أمور بصراحة كليّة، وسألتُه الكثير عن الحرب الأهليّة: أسئلة لم يتسنَّ لي طرحها يوماً على الطرف المقابل (ما خلا مقابلة أجريتها كطالب جامعي مع أنطوان نجم في مقرّ المجلس الحربي). والشفتري صريح في اعترافاته: عن البرَكة الكنسيّة التي تلقّاها المقاتلون وعن الرعاية الإسرائيليّة (من دون تفاصيل في الموضوع الأخير وهذا من مآخذي عليه) وعن احتقار كثر من المسيحيّين للمسلمين وعدّهم أدنى مرتبة حضارياً وخُلُقيّاً. هذا موضوع قلّما يُطرح للبحث. وشاهدتُ مقابلة الشفتري الأخيرة مع الإعلاميّة القديرة، خديجة بن قنة. أحرجته في مواضع عدّة لأنّها سألته أسئلة تُحجم المحطات اللّبنانيّة عن طرحها. الدور الإسرائيلي ليس هيّناً. لكنّ رحلة أسعد الشفتري خاصّة به ولا يمكن الطلب منه القيام بعمليّات فدائيّة ضدّ جيش الاحتلال. في الطرف المقابل، يبدو أنّ معظم قادة الحركة الوطنيّة تحوّلوا: لكن لأسباب ماديّة نفعيّة. الشفتري-اتّفقتَ معه أم اختلفتَ-قام بتحوّل لأسباب أخلاقية دينيّة، وهو لو لم يتحوّل لكان انتفع بطريقة ما، على طريقة قادة في القوّات أو في الحركة الوطنيّة.

المفكرة

مايك ماسي: موعد في بيروت



■ بعد غياب دام ثماني سنوات عن خشبة المسرح، يلتقي الفنان اللبناني مايك ماسي جمهوره مجدداً في عرض فني بعنوان «عاش مين شافكن» يُقدَّم على مدى ثلاث ليالٍ، في 26 و27 و28 تشرين الثاني (نوفمبر)، على خشبة مسرح «المونو». يقدم العرض تجربة مسرحية تتقاطع فيها الموسيقى مع الأداء والوسائط المتعددة، من خلال توليفة تجمع الأغنيات والمشاهد البصرية والنصوص المسرحية والسرد الحكائي. ويعيد ماسي، عبر هذه العناصر، بناء عالم فني يستند إلى تجربته الشخصية، لكنه يفتح في الوقت نفسه مساحة للتواصل مع تجارب ومشاعر إنسانية أوسع.

وقد جمع ماسي في مسيرته بين الغناء والتلحين والتأليف الموسيقي والتمثيل. درس الموسيقى الكلاسيكية والغناء العربي في المعهد الوطني العالي للموسيقى، كما تابع دراسات في المسرح، ما أسهم في تشكيل تجربته الفنية التي تتقاطع فيها الموسيقى مع الأداء والتمثيل. ويتميّز أسلوبه بمزج الموسيقى الشرقية بالتأثيرات الغربية، من الموسيقى الكلاسيكية والجاز إلى الأغنية الفرنسية.

«عاش مين شافكن»: 26 و27 و28 تشرين الثاني (نوفمبر) - الساعة 8:30 مساءً - «مسرح المونو» (الأشرفية). للاستعلام: 01/202422

جرحى الحرب على المسرح

■ بعد عرضها التجريبي على خشبة «مسرح المدينة» في الحمرا، تعود مسرحية «بغضّ النظر» إلى الجمهور، هذه المرّة على مسرح «دوّار الشمس»، يوم الأحد 22 تشرين الثاني (نوفمبر)، في عمل يضع مصابي الحرب في قلب التجربة المسرحية، ويمنحهم مساحة لرواية حكاياتهم بأصواتهم، بعيداً من اختزالهم في إصاباتهم أو النظر إليهم بوصفهم مجرّد ضحايا.

أعدّت المسرحية وأخرجتها الحكواتية والمخرجة سارة قصير انطلاقاً من تجارب أشخاص أصابتهم الحرب، وخصوصاً جرحى تفجير أجهزة «البيجر» في أيلول (سبتمبر) 2024. بعض المشاركين فقدوا بصرهم، وآخرون أصيبوا في أيديهم أو فقدوا أطرافاً. ويتيح العرض لهم استعادة تفاصيل حياتهم قبل الإصابة وبعدها، والتعبير عن مخاوفهم وأحلامهم وما تبدّل في يومياتهم.



تشكّل العمل عبر مسار من الجلسات الفردية والجماعية ضمن مقاربة تستند إلى العلاج بالدراما، بإشراف قصير وبالتعاون مع اختصاصيين، قبل أن تتخذ الحكايات شكل عرض يجمع بين التمثيل والحكواتي والغناء والموسيقى الحيّة وخيال الظل.

«بغض النظر»: الأحد 22 تشرين الثاني (نوفمبر) - الساعة 7:00 مساءً - «مسرح دوار الشمس» (الطيونة). للاستعلام: 03/729777

«شي متل الكذب»: ماضٍ يشبه الحاضر

■ عرض استثنائي واحد لمسرحية «شي متل الكذب» يقام يوم السبت 28 تشرين الثاني (نوفمبر)، على خشبة مسرح «بيريت» في حرم العلوم الإنسانية في جامعة القديس يوسف، في مبادرة يعود ريعها لدعم «كرسي موريس عوّاد» في الجامعة.

العمل من إخراج وتمثيل أدون خوري ويارا زخّور، اللذين يقدّمان الشخصيتين على المسرح، بإشراف فني من جورج الأسمر. ويستند إلى نصّ الشاعر والكاتب اللبناني موريس عوّاد، مقدماً حكاية رجل وامرأة تمتد من عام 1987 حتى اليوم. ومن خلال هذا المسار الزمني، يعود العمل إلى علاقة تجمع شخصيتين عبر سنوات من التحوّلات، في نصّ يستعيد خصوصية كتابة عوّاد ولغته، ويضعها مجدداً أمام الجمهور على الخشبة. تعود المسرحية إلى يوميات الحرب الأهلية اللبنانية، بما حملته من أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية ودينية، وتعيد وضعها في مواجهة الواقع الراهن. ومن خلال الكوميديا، يربط العمل بين زمنين، كاشفاً أوجه التشابه بين ماضٍ لم يُطوَ تماماً وحاضر لا تزال أزماته تستحضر كثيراً من ملامحه.



«شي متل الكذب»: السبت 28 تشرين الثاني (نوفمبر) - الساعة 8:30 مساءً - «مسرح بيريت» (حرم العلوم الإنسانية في جامعة القديس يوسف، المتحف). للاستعلام: 03/165947

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com